

الموقف البريطاني من التوجه المصري نحو ساحل عمان

1840-1839

د. محمد حسن العبدروس

جامعة العين - الإمارات العربية

المقدمة:

نتناول في هذه الدراسة مجيء القوات المصرية إلى الجزيرة العربية للمرة الثانية، وخاصة إلى الإحساء ومنها بدأت التوجه نحو ساحل عمان، والموقف البريطاني تجاه التوجه المصري، وكيف تغير هذا الموقف من المؤيد في المرحلة الأولى، إلى المعارض في المرحلة الثانية. توجهت بريطانيا نحو ساحل عمان لتمنع التحركات المصرية، ومن ثم قامت بتعزيز علاقاتها مع شيوخ القبائل في ساحل عمان. وفي هذه الأثناء وصل القائد المصري سعد المطيري إلى ساحل عمان ويحمل رسائل من خورشيد باشا إلى شيوخ القبائل للوقوف مع مصر والقبول بالسيادة المصرية والانضمام للدولة العربية. فقد استقبله زعيم القواسم سلطان بن صقر استقبالا حافلا وأنزله في منزله مما أثار استياء البريطانيين، فطلبوا منه إخراجهم من بلاده، كما لقي القائد المصري كل ترحاب وتقدير من حاكم أبو ظبي. ولكن الدسائس البريطانية وسياسة التهريب والترغيب مع شيوخ قبائل ساحل عمان، حالت دون نجاح مهمة القائد المصري، فقرر العودة إلى الإحساء وهذا ما أغضب خورشيد باشا لرجوعه دون إذن منه أو إكمال مهمته الموكلة إليه، برغم أنه كان بصدد إرسال المزيد من التعزيزات العسكرية، ولهذا أوصى بإحالته إلى التأديب. وقام المسؤولون

البريطانيون بزيارة ساحل عمان لتعزيز علاقاتهم مع شيوخ القبائل، ومنها زيارة "ميتلاند" القائد العام للأسطول البريطاني في بحار الشرق، وزيارة "هينيل" المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، ونتج عن هذه الزيارة مغادرة سعد المطيري، وأخذ هينيل تعهداً من شيوخ القبائل بعدم إقامة علاقات أو أية ارتباط مع المصريين والعمل على مقاومة الجيش المصري.

رفع "هينيل" توصياته إلى حكومة "بومباي"، يطالب فيها بوضع حد للتحركات المصرية، والعمل على مناورات بحرية لسفن الأسطول البريطاني، وفرض حصار على الساحل الشرقي من الجزيرة العربية لمنع تحركات الجيش المصري في الإحساء ومن ثم أخذت حكومة الهند تدرس الموقف في ساحل عمان والتوجه المصري هناك، وبدأت تخاطب وزارة الخارجية لكي تطلب من الحكومة المصرية إصدار تعليماتها إلى خورشيد باشا بعدم التوجه نحو ساحل عمان، التي تعتبرها جزءاً من نفوذها. لقد أثرت هزيمة الجيش المصري أمام قوات التحالف الدولي بقيادة بريطانية في شهر أيلول وتشيرين الثاني 1840، على وجودها في المنطقة مما أدى إلى انسحاب قواتها من الجزيرة العربية، ولكننا سوف نناقش عدة أمور منها: لماذا كان التوجه المصري نحو ساحل عمان ثم تقييم هذا التوجه وأخيراً نتائج الانسحاب.

مجيء الجيش المصري إلى شرق الجزيرة العربية والتخوف

البريطاني:

جاءت القوات المصرية إلى الاحساء عام 1839، ولكونها تربط شمال الشرقي بالجنوب الشرقي من الجزيرة العربية، حيث النفوذ البريطاني بجنوبها في ساحل عمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً). فعندما جاء إبراهيم باشا عام 1819⁽¹⁾، اعتبر الاحساء من القواعد المهمة التي يمكن الانطلاق منها

٤ لتحقيق أهدافه في شرق الجزيرة العربية، وإدراكاً منه لأهميتها اقتصادياً واستراتيجياً وخط دفاع ضد التقدم الخارجي للوجود المصري في "تجد"⁽²⁾. ولذا شهدت السياسة المصرية في المرحلة الثانية من توجهها نحو ساحل عمان والبحرين والكويت اهتماماً كبيراً، لاتفاقها مع السياسة التي رسمها خورشيد باشا للسيطرة على تلك المناطق⁽³⁾، وخاصة بعد توقيع صلح "كوتاهية" بين مصر والدولة العثمانية في نيسان من عام 1833⁽⁴⁾، مما سمح بانسحاب قسم كبير من القوات المصرية من أسية الصغرى وتوجهها إلى الجزيرة العربية. وهنا نتساءل لماذا كان التوجه المصري إلى شرق الجزيرة العربية ومنها إلى إمارات ساحل عمان؟ ولماذا اختلف الموقف البريطاني من الوجود المصري في شرق الجزيرة العربية بعدما كانت قد أيدته في المرحلة الأولى؟

لو نظرنا إلى شرق الجزيرة العربية لوجدناها لا تشكل أي إغراء من الناحية الاقتصادية، بل على العكس من ذلك، نحتاج إلى المال والرجال لفروض الحكم والسيادة في أنحاء شاسعة من الصحراء المجدبة⁽⁵⁾، إضافة إلى الخسائر التي تلحق بالرجال نظراً لصعوبة ووعورة المنطقة، وكذلك للمقاومة التي قد يلقونها من رجال القبائل العربية، والتي لا ترغب في وجود حكومة منظمة وخصوصاً إذا ما صحبتها النظم الضرائبية، علماً بأن محمد علي باشا كان قد أعلن لبريطانية بأنه لم يكن مجيئه هذا سوى إخضاع "النجديين" وحماية الحرمين الشريفين⁽⁶⁾، بالإضافة إلى قطع فيصل بن تركي للزكاة التي كان يدفعها والده للقاهرة⁽⁷⁾. وبرغم كون تلك المناطق ليست ذات أهمية اقتصادية، إلا أن لها مزايا أخرى تتفق مع أهداف محمد علي لتكوين دولة عربية موحدة في المشرق. ومن بعض هذه المزايا أن الوجود بهذه الجهات يسهل وجوده في العراق ويجعله في اتصال مع فارس ومن ثم وسط أسية، أما استيلاؤه على كل من ساحل عمان المطل على مضيق هرمز في الجنوب الشرقي وعدن على مضيق باب المندب في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية، فتزيد من السيطرة

على الحركة الملاحية في الخليج العربي والبحر الأحمر عن طريق مداخلها، مما يجعل محمد علي سيداً عليهما، لأنهما يتمتعان بأهمية استراتيجية فائقة منذ أقدم العصور، ولأنهما شريان الحياة التجارية⁽⁸⁾.

قد حاول البرتغاليون السيطرة على المضيقين، فنجحوا في "هرمز" في حين فشلوا في احتلال "عدن"، وبالتالي لم ينجحوا في التحكم بباب المندب. أما البريطانيون فبمجرد انسحاب حملة إبراهيم باشا من الاحساء عام 1818، قاموا باحتلال ساحل عمان في الحملة المشهورة لعام 1819، وفي المرحلة الثانية سبقوا المصريين وقاموا باحتلال عدن عام 1839. فالتوسع المصري تجاه ساحل عمان وعدن كان مهماً لمحمد علي لأنه يزيد من الثقل والنفوذ السياسي في المجال الدولي، إضافة إلى المزايا الاستراتيجية والأمنية. يرجع اختلاف موقف بريطانية والتي كانت حريصة في المرحلة الأولى من الحكم المصري في الجزيرة العربية عام 1818، للاستفادة منه لقمع النشاط البحري لأبناء ساحل عمان، والذي شكل تهديداً على وجودها في المنطقة. ولكن إبراهيم باشا رفض التعاون مع الاستعمار البريطاني ضد عرب ساحل عمان وعدن، وذلك بعد أن نجحت في توقيع معاهدات السلام العامة والهدنة البحرية مع شيوخ قبائل ساحل عمان، وأخذت تدعم نفوذها في المنطقة بشكل سريع، وقامت باحتلال عدن، وبذلك لن تقبل منافساً أو شريكاً جديداً في المنطقة. واستمر المسؤولون البريطانيون في الخليج العربي والعراق، على اتصال دائم برؤسائهم في الهند، يطلعونهم أول بأول على تحركات المصريين تجاه البحرين وساحل عمان، بهدف الحصول على التعليمات اللازمة للتصرف مع المصريين⁽⁹⁾، لأن وصولهم إلى تلك المناطق، يمزق الدولة العثمانية ويهدد الوجود البريطاني في ساحل عمان وعدن، خط الدفاع الأول عن الهند. أشارت التقارير البريطانية إلى عزم بريطانية منع تحركات الجيش المصري بتطويقه عن طريق إرسال قوات بريطانية إلى جزيرة "خرج" في شمال الخليج العربي، لسد الطريق أمام الزحف

المصري تجاه العراق وساحل عمان⁽¹⁰⁾، وإرسال قوات أخرى لاحتلال عدن، لقطع الطريق أمام التحرك المصري في البحر الأحمر. وأثارت التحركات المصرية في شرق الجزيرة العربية، وزارة الخارجية البريطانية في لندن، علماً بأن شؤون الخليج العربي كانت من اختصاص حكومة "بومباي" وحكومة الهند، ولم تكن تتدخل حكومة لندن إلا في الأمور الهامة التي تستدعي معالجتها بسرعة، وهذا ما يؤكد لنا أهمية التوجه المصري نحو ساحل عمان والبحرين. ولكونها خطراً على حكومة الهند، قام الكولونيل "تايلور"، المقيم البريطاني في بغداد، بإرسال خطاب إلى اللورد "بالمرستون" وزير الخارجية البريطانية، يوضح العواقب التي سوف تترتب على تقدم القوات المصرية على سواحل شرق الجزيرة العربية، وهذا ما دفع أيضاً "بالمرستون" أن يلفت نظر حكومة الهند إلى ضرورة معارضة أي تقدم يقوم به خورشيد باشا إلى ساحل عمان، ويطلبه بالتدخل المسلح إذا ما اقتضت الضرورة ذلك⁽¹¹⁾. علماً بأنه كان قد تقرر بدافع المصلحة القومية العليا لبريطانية، أن تسند إلى شركة الهند الشرقية البريطانية مسؤولية رعاية المصالح القومية في الخارج، واستناداً إلى هذا القرار فقد عهد إلى الشركة بالإشراف على الاتصالات مع فارس والعراق والخليج العربي، والهدف من هذا واضح، هو أن السلطة المسؤولة مباشرة عن رعاية الاتصالات السياسية مع الدول سالفة الذكر، من حقها أن تمارس حقوق الإشراف الكامل على مسؤولياتها هذه، فإذا كانت حكومة الهند تتمتع بهذه المسؤولية فينبغي عليها القيام بذلك، لأنه ليس من حق الحكومة البريطانية أن تجري اتصالات سياسية مباشرة مع تلك الدول إلا بعد موافقة الشركة⁽¹²⁾.

من هذا المنطلق كان على حكومة الهند التي ورثت شركة الهند الشرقية⁽¹³⁾، أن تتصدى للتحركات المصرية في ساحل عمان، وخاصة بعد اعترافها بأن محمد علي أصبح القوة الفعالة الأولى في الجزيرة العربية، وأنه أخذ يوجه اهتمامه إلى ساحل عمان وأنه يطمع في السيطرة على هذا الجزء،

واعتقاد حكومة الهند بأن سلطان عمان ينظر إلى المصريين باحترام أكثر مما ينظر به إلى حكومة الهند، طمعاً في التأييد والمساعدة التي قد يحصل عليها. ولم يشأ محمد علي في البداية الاصطدام مع البريطانيين، فعندما أصدر "المرستون" تعليماته إلى "كامبل"، القنصل البريطاني في مصر، بأن يبلغ محمد علي بأن بريطانية والهند لن تنتظر بعين الارتياح لتحركات القوات المصرية في اتجاه بغداد وعدن وساحل عمان، وإنهما تودان إنهاء هذه المسائل بمباحثات مباشرة مع محمد علي، والذي أجاب بأنه لم يفكر مطلقاً في إرسال هذه الحملة أو تحقيق هذه المشروعات، وأنه لا يفكر في التوسع خارج البحر الأحمر، لا يريد مد أملاكه شرقي صنعاء. فقد نصت مذكرة "بوغوس يوسف" إلى الكولونيل "كامبل" بقوله⁽¹⁴⁾ على ما يلي: "أنه على الكولونيل كامبل أن ينقل إلى صاحب السعادة اللورد بالمرستون التأكيد الكامل بأن صاحب السمو الوالي يضع في حسابه مصالح بريطانية العظمى وأنه لن يقوم بإجراءات توسعية تتعارض مع تلك المصالح بأية صورة من الصور". وأعلن محمد علي استعداداه لتقديم كافة الضمانات لتيسير الاتصال بين مصر والهند، وهو ما لم تصدقه بريطانية، فسارعت إلى توطيد علاقاتها مع شيوخ القبائل في ساحل عمان.

تحرركم بريطانية لتعزيز علاقاتها مع ساحل عمان:

بعدما تبين لبريطانية جدية المصريين بالتوجه نحو ساحل عمان أثر نجاح حملتهم على معظم أجزاء الجزيرة العربية، وسيطرتهم على الأماكن المقدسة، مما كان له أكبر الأثر لدى شيوخ قبائل ساحل عمان، والذين رحبوا إلى حد كبير بالسيادة المصرية، في الوقت الذي أبدت بريطانية معارضة واضحة للتوسع المصري بعد ضمه الاحساء، وكادت أن تمنع تقدم الجيش المصري إلى سواحل شرق الجزيرة العربية بالقوة العسكرية، وذلك بإنزال قوات في بعض المناطق في ساحل عمان. لكن ظروفها لم تكن تسمح بذلك

لوجود مشاكل في أفغانستان وأزمة في إيران، وخشية أن تظهر بريطانيا بمظهر الضعف، صرح "بالمرستون" بأن مهمة بريطانيا هي وضع الخليج العربي تحت السيطرة البريطانية بعيداً عن نفوذ أية دولة أخرى تستطيع منازعتها⁽¹⁵⁾. وتطبيقاً لتصريح "بالمرستون" انتهجت حكومة بريطانية سياسة مرسومة إزاء ساحل عمان لإبعاد المنافسة المصرية وتأمين مواصلاتها مع الهند من أية أخطار قد تهددها في المستقبل، وخاصة أن السياسة البريطانية أجبرت الفرنسيين على الانسحاب من مصر، عندما رأت في وجودهم خطراً على مصالحها في الهند، ولهذا فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام التهديدات الخطيرة التي شكلها المصريون ضدها⁽¹⁶⁾.

من هنا كان تركيز "بالمرستون" على البحرين، ورأى أنه يجب منع القوات المصرية من الاستيلاء عليها، لأهميتها العسكرية، حتى ولو أدى ذلك إلى احتلال فعلي تقوم به حكومة الهند⁽¹⁷⁾. ولكن عندما وجد استعداد شيوخها للاعتراف بالسيادة المصرية، فإنه رأى عدم القيام بعمل عسكري وطلب من هينيل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وقف الضغط المصري بالوسائل السلمية ومنعه من الامتداد إلى ساحل عمان. ويقرر هينيل في تقرير له إلى حكومة الهند أنه وجد لدى شيوخ المنطقة أكبر تقدير لعظمة القوات المصرية، وكان ترحيب شيوخ البحرين بالمصريين أملاً في التخلص من النفوذ البريطاني وأطماع سلطان عمان، وخاصة أن المصريين لم يطلبوا جزية كبيرة كما كان يفعل "النجديون" والعثمانيون⁽¹⁸⁾. اهتمت بريطانيا بساحل عمان للحيلولة دون وقوعها تحت السيادة المصرية، بعد ضياع البحرين، أما ترحيب شيخ أبو ظبي بالمصريين فراجع أيضاً للرغبة للتخلص من الاستعمار البريطاني، وخاصة خليفة بن شخبوط، الذي لم يكن على علاقة حسنة معهم، بعدما كان قد أسر بعض القطع الحربية من الأسطول البريطاني وأجبرها على التوجه إلى ميناء أبو ظبي، مما جعل بريطانيا تهدد بضرب مدينة أبو ظبي،

كما فرضت على حاكمها اتفاقيات جائرة، إضافة إلى أنه كان يتطلع إلى ضم إقليم البريمي، الذي كان سكانه من الشوامس والنعيم، الذين يشكلون استقرازا له، نظراً للدعم الذي كانوا يلقونه من بريطانية ضد شيوخ أبو ظبي. كما أن بريطانية منعت خليفة بن شخبوط من استرجاع دبي، التي انفصلت عن أبو ظبي. اتخذت بريطانية من تحرك القوات المصرية إلى الاحساء في شرق الجزيرة العربية ذريعة مباشرة، لتحول دون وصوله إلى ساحل عمان، ولتضفي بريطانية على تصرفاتها نوعاً من الشرعية قامت بتطوير علاقاتها مع شيوخ قبائل ساحل عمان، كما أُنذر "بالمرستون" محمد علي بوقف تقدمه في شرق الجزيرة العربية، وطلب في الوقت نفسه من حكومة الهند البريطانية أن تقف بنفسها على ما وصلت إليه القوات المصرية في المنطقة، مما جعل الحاكم العام في الهند يصدر أوامره إلى موظفيه بمراقبة الأوضاع ودراسة التقارير الواردة من هينيل، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وميتلاند قائد الأسطول البريطاني في بحر الشرق، وكلفهما باستخدام ما لديهما من نفوذ وسلطة للتحري عن مدى توسع وامتداد الجيش المصري وتشجيع شيوخ قبائل ساحل عمان والبحرين على المقاومة، شريطة ألا يقعا في صدام حقيقي مع القوات المصرية. أما وجهة نظر "ادمونز"، كبير سكرتيري حكومة بومباي من هذه المسألة، فكانت على النحو التالي⁽¹⁹⁾: (إن الوقت لن يكون بعيداً عندما يتوجب علينا أن نقرر ما إذا كنا سنقدم لشيوخ القبائل في ساحل عمان الحماية التي ينشدونها أو نتخلى عن مسؤوليتنا تجاه شؤون الخليج العربي ونقصرها على إبقاء طراد أو طرادين لحماية تجارتنا مع المنطقة ونترك الشيوخ والباشوات والفرس والمصريين يتقاتلون فيما بينهم).

هجبي، سعد المطيري القائد المصري إلى ساحل عمان؛

اتجهت السياسة المصرية نحو البحرين في الوقت الذي قررت التوجه أيضاً نحو ساحل عمان، وساد الإحساس بذلك في ساحل عمان بأن القوات المصرية في سبيلها إلى التقدم نحوها عقب استقرارها في الاحساء. وتحقق ذلك عندما التحق سعد بن مطلق المطيري بالقوات المصرية⁽²⁰⁾. وقد وجد فيه خورشيد باشا فرصة مناسبة لكي يعهد إليه بقيادة القوات اللازمة لإقرار السيادة المصرية على ساحل عمان، نظراً للعلاقات التي تربط سعد المطيري، بتلك الجهات ومعرفته لها ومن ثم قوضه بالتوجه إلى هناك ليحصل من شيوخها على إعلان الدخول تحت الحكم المصري. علماً بأن سعد المطيري كان نائب فيصل بن تركي في واحة البريمي، وهو ابن مطلق المطيري المشهور، وكان قد زحف عام 1838 على رأس قوة مكونة من ثلاثة آلاف مقاتل لمهاجمة قبيلة "الحجريين" داخل عمان ليثأر من مقتل أبيه⁽²¹⁾. وفي بداية عام 1839، غادر البريمي بعد أن وصل نبأ استسلام فيصل بن تركي للقوات المصرية في نجد⁽²²⁾، وبذلك يعتبر نائباً لخالد بن سعود حالياً وخليفة فيصل بن تركي. وخلال الفترة التي تغيب فيها سعد المطيري عن منطقة البريمي، قامت قبيلة الشوامس من رعايا سلطنة عمان بطرد أفراد الحامية النجدية من البريمي، واستولوا على القلعة الرئيسية فيها في قصر الخندق، وأعلنوا بعدها بأنهم لن يتخلوا عنها حتى ولو دفنوا جميعاً تحت أنقاضها، وطلبوا من السيد حمود بن عزان والي صحار قواتاً للحماية، فأوفد أخاه على رأس مئتي مقاتل للدفاع عن واحة البريمي.

وصل سعد المطيري إلى الشارقة في آذار 1839، على رأس قوة يتراوح تعدادها بين المائة والخمسين والمائتين⁽²³⁾، واستقبله شيخ قبيلة القواسم سلطان بن صقر استقبالاً حافلاً، وقدم له منزلاً حصيناً وقلعة ليقيم فيها هو والمقاتلون

معه بعدما أبلغه أنه لم يحضر إلى المنطقة كمعتمد لخالد بن سعود فحسب، وإنما كمثل لخورشيد باشا الذي عينه حاكماً مصرياً على ساحل عمان، وأظهر له الرسائل التي تثبت ذلك⁽²⁴⁾. ويدل هذا الاستقبال على احترام شيوخ ساحل عمان للمبعوث المصري، وكذلك ترحيبهم بالوجود المصري في الجزيرة العربية، وذلك برغم تقديمهم للوعود والعهود والاتفاقيات مع بريطانيا، ولكن الأخوة العربية فوق الموائيق الرسمية والأجنبية، وكذلك الدور الذي قام به إبراهيم باشا، عندما أخرج سلطان بن صقر من سجون آل سعود في الدرعية وعاد عن طريق جدة وعدن إلى الحكم في الشارقة، فكيف ينسى ذلك؟ ومن الطبيعي أن يجد المبعوث المصري كل ترحيب من قبيلة القواسم، لأنهم كانوا أيضاً حلفاء لأسرة خالد بن سعود، في حين اتخذ الشوامس الموقف المعادي من سعد المطيري، برغم أنهم أيضاً كانوا حلفاء آل سعود ضد حكام عمان وأبو ظبي. وقد يرجع ذلك لأسباب شخصية. فسعد كان قد أساء في السابق معاملة البوشامس لأنه حملهم مسؤولية مقتل أبيه في السابق. استغلت بريطانيا هذه النقطة، فاستخدمته بشكل فعال وقامت بتحريض الشوامس ليس فقط ضد سعد المطيري وإنما ضد الأخوة العرب المصريين.

لكن الغريب في الأمر، تحوّل خليفة بن شخبوط، حاكم أبو ظبي في هذه المناسبة إلى التحالف مع سعد المطيري، على الرغم من علاقته العدائية في السابق مع السعوديين، الذين كانوا دائماً يهددون حكامها البوفلاح في أبو ظبي، كما كان العداء لأسباب شخصية أيضاً مع سعد المطيري نفسه مثلما كان مع البوشامس، ولكن هذا التحول قد يرجع لأن سعد المطيري جاء هذه المرة قائداً من قبل المصريين وليس من السعوديين، الذين انتهى حكمهم بعد مجيء المصريين، وقال أنه عين حاكماً مصرياً ووكيلاً لخورشيد باشا⁽²⁵⁾، مما جعل حاكم أبو ظبي يرحب بالمصريين ويعرض عليهم الدخول في إمارته، إضافة إلى التخلص من الاستعمار البريطاني والحصول على مساعدة المصريين

لاسترجاع البريمي من أعدائه البوشامس، الذين يشنون غارات على رعاياه في منطقة العين. حاول سعد المطيري من مقر إقامته في الشارقة إقناع الشوامس، رعايا سلطنة عمان بوساطة سلطان بن صقر، تسليم واحة البريمي للسيادة المصرية⁽²⁶⁾، ولكن الموقف البريطاني حال دون ذلك، إضافة إلى الأسباب الشخصية التي ذكرناها سابقاً.

بعث خورشيد باشا إلى باشمعاون عباس الأول رسالة يقول فيها: بعد أن تم تعيين مدراء الأقاليم والمناطق، جاءنا مذكرة من حمد بن يحيى، نائب فيصل بن تركي في البريمي، والتي تقع في عمان وهي امتداد لحكم عبد العزيز وسعود وتركوي وفيصل، وفي حينه أرسلنا سعد المطيري بدلاً من حمد بن يحيى، حيث المطيري كان حاكماً سابقاً على البريمي، وأرسلنا معه مجموعة من قوات الخيالة وبعض المقاتلين، وفي تلك الفترة قام بعض أفراد النعيم والبوشامس بمحاربة حمد بن يحيى وإخراجه من قصره في البريمي، وقتلوا بعض رجاله وأخذوا أسلحتهم، وعندما وصل سعد المطيري إلى مدينة الشارقة تقابل مع حمد بن يحيى القادم من البريمي ونزلوا بضيافة سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة، وفي الوقت نفسه جاء حمد بن عزان ابن عم سعيد بن سلطان حاكم عمان إلى قصر البريمي ليحارب النعيم ويأخذ القصر منهم، وعندما أبلغه مجيء سعد المطيري من طرف الحكومة المصرية ليحكم إمارة القواسم في الشارقة، فرجع من حيث أتى ولم يتجاوز البريمي، ومن بعد ذلك بعث سعد المطيري يطلب إمدادات من المقاتلين والخيالة ليسترجع قصر البريمي ويعيد الأمن والاستقرار إلى هناك، وبعد فترة بعث برسالة أخرى يقول فيها بأن البريطانيين يقومون بإثارة الاضطرابات والفتن في تلك المناطق⁽²⁷⁾.

زيادة هيتلاند القائد العام للأسطول البريطاني لساحل عمان:

تلقى "فاريش" نائب الحاكم في "ترانكو مالي" في الأسبوع الثالث من شهر نيسان 1839 رداً من الحاكم العام في الهند على الاستفسار العاجل الذي بعث به حول السياسة البريطانية، التي يجب اتباعها مع خورشيد باشا في حالة رفض الأخير التحذيرات التي وجهت إليه، وقال الحاكم العام في رده بأن خورشيد باشا لا يبدو أنه قد تلقى تبليغاً من القاهرة حول احتجاج "المرستون"⁽²⁸⁾، المرسل بتاريخ 1838/11/29، وتأسيساً على ذلك، فقد كان "أوكلاند" الحاكم العام في الهند، يتصور بأن خورشيد باشا إما أنه سوف يمضي في فتوحاته باستخدام القوة، بحيث تمتد تلك الفتوحات إلى أقصى المناطق في ساحل عمان، كي يواجه الحكومة البريطانية بالأمر الواقع، أو أن يكون قد أوقف زحفه العسكري بناء على توجيهات من محمد علي. لكن يبدو أن مجيء القوات المصرية في شهر آذار، بقيادة سعد المطيري إلى ساحل عمان في الشارقة، لم تكن قد وصلت إلى الحاكم العام في الهند. وأن وصولها أثر تأثيراً كبيراً في علاقة بريطانية بساحل عمان. إذ لم تقتصر أهداف بريطانية على مراقبة الأوضاع البحرية وإنما امتدت إلى أهداف أبعد من ذلك في فرض الحماية الاستعمارية، وكما تعبر المصادر البريطانية بصدد ذلك بقولها⁽²⁹⁾:

أنه بينما كانت بريطانية تعمل على تأكيد الهدنة البحرية بما يكفل فرض السلام البريطاني على المنطقة، ولكن الأحداث أخذت تتصارع وخاصة التحركات المصرية، أو ما عبرت عنه تلك المصادر بالأخطار تعم المنطقة بسبب التوسع المصري، الذي كان مناقضاً للضمانات التي قدمها محمد علي للقنصل البريطاني في القاهرة، بأن توسعته في الجزيرة العربية لن تصل إلى سواحل شرق الجزيرة العربية، وهذه الضمانات لم يلتزم بها محمد علي وعلى الأقل خورشيد باشا، قائد القوات المصرية الذي وضّح بعد حملاته التي قام بها

في سواحل شرق الجزيرة العربية أنه كان يستهدف إخضاع البحرين وساحل عُمان وعُمان.

وهكذا وقفت بريطانية ضد هذه المحاولات، التي قام بها خورشيد باشا لضم تلك المناطق⁽³⁰⁾. فبعد مجيء القوات المصرية إلى الاحساء، يبدو أنها كانت مصممة على إخضاع البحرين. فأرسلت سعد المطيري على رأس بعض القوات ليمهد لها الطريق في ساحل عمان، وأثارت هذه التحركات تخوف الحكومة البريطانية التي أحست بأن تقدم القوات المصرية يهدد نفوذها، مما جعل حكومة الهند تصدر تعليماتها بصراحة للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في بوشهر، بأن يبذل كل ما في وسعه لعرقلة تقدم القوات المصرية. ولهذا الغرض نفسه قام السير "فردريك ميتلاند"، القائد العام للبحرية البريطانية في بحر الشرق بزيارة إلى شيوخ قبائل ساحل عمان، وأخذ تعهداً منهم بعدم إقامة علاقات ودية مع قائد القوات المصرية، بل طلب منهم مقاومة التوسع المصري⁽³¹⁾. وقام بتذكيرهم بروابط الصداقة مع بريطانيا في حين أكد سلطان بن شخبوط شقيق حاكم أبو ظبي، الذي التقى بميتلاند على مقربة من المنامة في البحرين، حرصه على توثيق الروابط بين وبين بريطانيا. استقبل "ميتلاند" في إمارة "لنجة" التابعة للقواسم في الجانب الشرقي من مدخل الخليج العربي استقبالا حاراً من حاكمها سعيد بن قضييب القاسمي⁽²²⁾، وقد ذكر لميتلاند بأنه على الرغم من أنه لم يكن يخشى شيئاً من المصريين إلا أن مصلحة وأمن أبناء عمه القواسم على الشاطئ الغربي في مقدمة الأمور التي تهمة. كما وجد ميتلاند سلطان بن صقر شيخ قبيلة القواسم قلقاً هو الآخر من الوضع، عندما التقى به في رأس الخيمة يوم 1839/4/27، وأعرب عن تخوفه بأن السكان العرب لا يستطيعون وقف خورشيد باشا، وأنهم يتلهفون لوصول السلطات البريطانية القادرة على حمايتهم. غير أن ميتلاند طمأنه بأن احتجاج "بالمرستون" الأخير على توسع محمد علي سيكون كافياً لجعل حاكم مصر

يعدل عن متابعة أعماله في شرق الجزيرة العربية. وقال ميتلاند بأن قبائل ساحل عمان في وسعها التصدي لخورشيد باشا لو أنها وحدت صفوفها، وأن تحالف القواسم التي تضم قبائل رأس الخيمة والشارقة وعجمان وأم القوين، تستطيع تعبئة أحد عشر ألف مقاتل، وأن خطر الوجود المصري لا يفرق بين الشارقة وأبو ظبي، وقد أيدته في ذلك زميله القائد البحري "بروكس". ولكن سلطان بن صقر رفض تعبئة هذه القوات تحت إشراف بريطانية لما قد يؤدي إليه ذلك من كثرة الحزازات القبلية. وقد رد "ميتلاند" في التقرير الذي كتبه وبعث به إلى حكومة بومباي، أنه لما يحز في النفس أن أرى زعماء القبائل غير مدركين للخطر الذي يدهمهم، وأنهم رغم المخاطر التي يتعرضون لها، فإنهم لم يتخذوا أية خطوة لمواجهة⁽³³⁾. ولم تؤد الزيارة التي قام بها حاكم أبو ظبي للقائد "ميتلاند" في صبيحة 30 نيسان إلى تغيير رأي هذا، وقد غادر "ميتلاند" رأس الخيمة في وقت متأخر من صباح نفس اليوم، ثم عبر الخليج العربي بسرعة بعد الظهر عائداً إلى الهند.

يتضح من ذلك مدى تعاطف شيوخ قبائل ساحل عمان مع القوات المصرية، التي لا تشكل خطراً بقدر ما تشكل بريطانية خطراً عليهم، ويريدون الخلاص منها ولكن ليس إلى ذلك سبيلاً، إلا بقدوم القوات المصرية بحجم كبير من الاحساء. كما لا ننسى سياسة الترغيب والترهيب التي اتبعتها بريطانية تجاه شيوخ القبائل في ساحل عمان، مما كان له دور كبير في وقف النفوذ المصري، برغم تذبذب ولائهم وعدم التزامهم بالمواثيق والعهود مع بريطانية. تخلف الكابتن "أدمونز"، المقيم البريطاني المساعد في الخليج العربي، بعد مغادرة "ميتلاند"، للإشراف على الإجراءات الخاصة بعقد معاهدة جديدة. ففي أول أيلول استقبل شيوخ قبائل ساحل عمان على ظهر السفينة "الغنستون"، لوضع الصيغة النهائية لمعاهدة بخصوص منع تجارة الرقيق مع بريطانية. وتم التوقيع عليها في 1839/7/3، وانصرف شيوخ قبائل ساحل عمان بعد التوقيع على المعاهدة

المذكورة، مما أفسح المجال لشيخ القواسم، سلطان بن صقر أن يجتمع بالقائد المصري سعد المطيري، لوضع تفاصيل خطة جديدة في المنطقة. وعندما وصل ذلك إلى مسامع "الملا حسين" الوكيل البريطاني في الشارقة، قام بإبلاغه إلى "أدمونز" والذي كان لا يزال في المنطقة، فاجتمع فوراً بشيخ القواسم طالباً منه إيضاح الموقف⁽³⁴⁾.

لم يذكر سلطان بن صقر ما قاله أدمونز بوجود القائد المصري في الشارقة والاتصالات التي يجريها معه، وقال: أنه اضطر لاستضافته خوفاً من أن يحتضنه خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي، وبذلك تقوم علاقات قوية بين مصر وأبو ظبي على حساب قوة القواسم، مما يؤثر على نفوذه الشخصي في المنطقة، وخاصة إذا ما لقي حاكم أبو ظبي عوناً ومساعدة من خورشيد باشا، حاكم مصر في الجزيرة العربية⁽³⁵⁾. لم يقتنع أدمونز بما قاله شيخ القواسم سلطان بن صقر، وطلب إليه التخلص من سعد المطيري وقواته، وأن هذا سيؤثر على الأمن في ساحل عمان وعمان وعلى استقرار المنطقة بصورة عامة. ثم قال أدمونز: هناك احتمال بأن يكون هذا القائد يعمل لحساب خورشيد باشا وليس لحساب خالد بن سعود، غير أن سلطان بن صقر رأى أنه من الأنسب الترحيب بالقائد سعد المطيري، بعد أن تبين له أنه لم يكن موالياً لخالد بن سعود فحسب بل إنه عين حاكماً مصرياً على ساحل عمان ويلتزم بما يراه خورشيد باشا مناسباً تجاه المنطقة. وقد دلل على صدق كلامه بما أظهره من رسائل وصلته من خورشيد باشا، علماً بأن الأخير كان دائماً يذكر بصراحة أن حكم محمد علي يمتد ويشمل كامل الجزيرة العربية ووريث الحكام السابقين كنجديين، ولهذا يعتبر سعد المطيري كنائب من والي مصر محمد علي باشا بعد سيطرة القوات المصرية على نجد والاحساء -لم تستطع بريطانيا أو الدولة العثمانية منعها⁽³⁶⁾.

زيارة هينيل المقيم السياسي البريطاني لساحل عمان:

إن سرعة امتداد الحكم المصري على سواحل الجزيرة العربية، ومجيء القائد المصري سعد المطيري إلى ساحل عمان، كان هاجس والشغل الشاغل لهينيل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي طوال هذا الوقت، وحتى قبل أن يكتشف آدمونز ما سمعه في رأس الخيمة من الإشاعات التي تملأ المنطقة، بأن عملاء مصر منتشرون في جميع أنحاء الخليج العربي، مما جعل هينيل يوفد الدكتور ماكززي، طبيب المقيمة البريطانية في الخليج العربي، على ظهر أحد المراكب للتأكد من صحة الشائعات.

ساد الذعر السلطات البريطانية في الخليج العربي لسماعها تلك الأخبار، بعد أن لمست جدية التفاف بعض شيوخ القبائل في ساحل عمان حول سعد المطيري، بصفته ممثلاً لمحمد علي وحاكماً مصرياً. وعندئذ خرجت بريطانية عن سياستها التقليدية، واتجهت إلى إثارة شيوخ القبائل ضد القائد المصري في ساحل عمان، مستخدمة أساليبها المعروفة بالترغيب تارة والتهديد تارة أخرى. وأرسلت حكومة بومباي أحد ضباطها لزيارة البريمي، ليعمل على إثارة قبائل البوشامس العمانية ضد التحركات المصرية، وتوسطت في إنهاء النزاع الذي كان قائماً بين سعيد بن سلطان حاكم عمان وابن عمه حمود بن عزان الذي استقل بصحار، حيث أبرم تحالف بين الطرفين بواسطة الحكومة البريطانية، لمقاومة الوجود المصري⁽³⁷⁾. علم "هينيل" في أواخر شهر حزيران من ملا حسين الوكيل البريطاني في الشارقة، بأن سعد المطيري وقواته لا يزالون في المنطقة، وأن سلطان بن صقر قد رحب بالقائد المصري، المبعوث من خورشيد باشا وقدم له جميع التسهيلات، بدلاً من أن يعترض على وجوده هناك. فلن يمضي وقت طويل حتى يكون جميع شيوخها قد دخلوا في السيادة المصرية، بنفس الطريقة التي دخلت البحرين. يبدو أن تحركات خورشيد باشا وقائده سعد

المطيري في ساحل عمان أثارت تخوف بريطانية وقلقها، مما دفع هينيل إلى سرعة التحرك خشية خضوع بقية شيوخ القبائل للقائد المصري، خاصة بعد أن وصلتته أخبار ومعلومات مفادها أن خليفة بن شخبوط، حاكم أبو ظبي، يقوم بمراسلة سعد المطيري في محاولة إلى استمالة⁽³⁸⁾.

لهذا انتهز هينيل فرصة وجود السفينة الحربية البريطانية "جولنس"، التي كانت على مقربة من جزيرة "خرج" في طريقها إلى البصرة، حاملة البريد الصحراوي، حتى أمر بنقله إلى السفينة الشراعية التابعة للمقيمة، لكي يتسنى له الإبحار بسرعة نحو ساحل عمان. بمجرد وصول هينيل إلى أبو ظبي. طلب الاجتماع مع خليفة بن شخبوط وسأله عن موضوع المراسلات التي كانت تدور بينه وبين القائد العام المصري، فأنكر حاكم أبو ظبي أن يكون قد قام بأي عمل لتشجيع المبعوث المصري⁽³⁹⁾، وأبدى استعداده لأن يكتب تعهداً خطياً بمقاومة أية قوة مصرية تحاول أن تمر من أبو ظبي، كما تعهد بمقاومة أية حركة يقوم بها خورشيد باشا في المنطقة، ولن يقبل المشورة والعون إلا من السلطات البريطانية. فقبل هينيل تعهد خليفة بن شخبوط رغم اقتناعه بعدم أهمية مثل هذا التعهد⁽⁴⁰⁾، لأنه أصبح لا يثق في تعهد شيوخ قبائل المنطقة، كما حدث لشيوخ القواسم الذي تعهد بذلك وفي الوقت نفسه استقبل القائد المصري وقدم له منزلاً وحصناً لقواته، ولأن زعماء القبائل العربية ليست لهم انتماءات ثابتة وإنما مصالحهم العليا فوق كل شيء.

أدرك هينيل قبل مغادرته أبو ظبي، مدى علم حاكمها باستنكار السلطات البريطانية للخطوات التي اتخذها خورشيد باشا وقائده سعد المطيري في ساحل عمان، ويقينه بأن تلك الزيارة سوف تحول دون قيام خليفة بن شخبوط بتأييد أو مساندة القائد المصري. انتقل هينيل إلى دبي واجتمع بحاكمها مكتوم بن بطي الذي أكد له أنه لن يتعاون مع سعد المطيري وأنه رفض حتى مجرد زيارته في الشارقة، وأخبر هينيل بأن الجميع على طول ساحل عمان يعلمون بأن حاكم أبو

ظبي هو الوحيد الذي يرغب في التعاون مع القائد المصري وعلى اتصال وثيق معه، ولذا فإن أهم ما ينبغي أن يوصى به هو قيام المقيم السياسي البريطاني بالضغط على حاكم الشارقة لإخراجه من تلك الجهات، لأن وجوده فيها لا يسفر عن شيء اللهم سوى إلحاق الأذى بقبائل ساحل عمان. ثم لم يلبث أن سلم تعهداً مكتوباً مماثلاً لتعهد حاكم أبو ظبي عندما طلب منه المقيم السياسي البريطاني ذلك⁽⁴¹⁾. ثم توجه هينيل إلى إمارة أم القوين، وأخبره حاكمها عبد الله بن راشد بنفس الخبر، وهو أن خليفة بن شخبوط يقوم بإجراء اتصالات مع سعد المطيري، ثم عبر عن انزعاجه من وجود القائد المصري في الشارقة، وحث المقيم السياسي البريطاني على مزاولة الضغط على سلطان بن صقر لإخراجه من أراضيه بأسرع وقت ممكن. وقبل أن يغادر هينيل إلى رأس الخيمة، حصل من حاكمها على تعهد مماثل لتلك التعهدات التي سبق وأن حصل عليها من حكام ساحل عمان يحمل المعنى نفسه⁽⁴²⁾.

بينما كان هينيل يقوم بهذه الاتصالات، وصلته معلومات مفادها أن قوة مصرية جديدة قد وصلت إلى المنطقة لتعزيز حامياتها في ساحل عمان ولاسترجاع واحة البريمي، فأسرع هينيل إلى سلطان بن صقر لأنه كان مهتماً بموقفه، فاجتمع به للحصول على توضيح منه لسلوكه غير المتوقع مؤخراً، الذي ينصل به من ارتباطاته مع الحكومة البريطانية وصلاته الودية معها، بارتباطه في أحضان دولة يدرك تماماً أن إقامتها في هذه الجهة من شبه الجزيرة العربية ليس لكونه غير مرغوب فيه من جانب بريطانية فحسب، بل ولكنه مؤثراً على استقلاله كذلك، مما يتعارض مع اللهجة والمشاعر التي سبق له أن عبر عنها "فريدريك ميتلاند" قائد الأسطول البريطاني خلال زيارته الأخيرة لرأس الخيمة. حاول سلطان بن صقر أن يرد على تلك الاتهامات بتوضيح موقفه وسلوكه، وأنه مدرك أكثر من غيره الأضرار التي قد تتجم من وجوده في منطقته، وأقسم بأنه لم يقدم أي شيء إلى القائد المصري إلا عندما

أجبر على ذلك وتحت تهديد سعد المطيري. نلاحظ تقلب مواقف حكام المنطقة حسب الظروف المحيطة، إذ كانوا يخشون من القوي الذي قد ينتصر على الآخر وبالتالي يفرض الأمر الواقع، أي إذا ما فرض المصريون حكمهم وسيادتهم بالقوة على ساحل عمان، أو مارسوا الضغط، كما فعلوا على حاكم البحرين، فبنهم سوف يستجيبون للمصريين؛ أما إذا قام البريطانيون بالإنزال العسكري أو استعراض القوة، بمناورات بحرية أو مارسوا ضغطاً سياسياً وعسكرياً، فإنهم لا بد وأن يقفوا معهم، ومن هذا يتضح أن مواقفهم غير ثابتة، ولا يودون إعطاء التزامات محددة ويلتزمون بها، وهذا راجع إلى ظروفهم وإمكانياتهم التي لا يحسدون عليها نظراً لضعفهم الشديد ولصغر حجم إمارتهم وقلة السكان.

تحدث سلطان صقر لهينيل قائلاً: بأن أي اتفاق مصري مع أبو ظبي سوف يخل بميزان القوى، وأكد له أن خليفة بن شخبوط يرسل القائد المصري وأنه لا يزال على علاقة وثيقة معه. وقد اعتمد في كلامه هذا على رسالة كانت مرسلة منه إلى القائد المصري، فاعترض طريق حاملها واستولى عليها، ولكي يثبت حاكم الشارقة صحة أقواله، قام بإبراز الرسالة التي بعث بها خليفة بن شخبوط إلى سعد المطيري، يعرض فيها وضع كافة إمكانات أبو ظبي تحت تصرفه⁽⁴³⁾. أدهش هذا العرض هينيل، ولكنه كان يعتقد بأن سبب ذلك يكمن في طموح خليفة بن شخبوط للسيطرة على حصون البريمي من قبيلة الشوامس والنعيم بمساعدة القائد المصري. وبعد أن قرأ تلك الرسالة كتب إلى حكومة الهند بذلك الانطباع قائلاً: ربما يريد خليفة بن شخبوط مساعدة المصريين في إخراج الشوامس من البريمي والمناطق التي استولوا عليها في مدينة العين. واستلم هينيل في الوقت نفسه من الشوامس الذين استولوا على القلاع التي كانت تكنات للحامية "النجدية"، التي تركها سعد المطيري قبل مغادرته البريمي إلى نجد في بداية عام 1839، تحت قيادة حمد بن يحيى ويطلب البوشامس من

هينيل حمايتهم من حاكم أبو ظبي وكذلك من المصريين، فوعدهم هينيل خيراً⁽⁴⁴⁾.

لم يبق حل أمام هينيل سوى إخراج القائد المصري من الإمارات نهائياً. فأخذ يخطط لذلك بالتعاون مع من يبدي مساعدته. فقد أوضح لحاكم الشارقة بأن تصرف القائد المصري كان مخالفاً تماماً للتأكيدات التي أعطاها محمد علي للحكومة البريطانية وللتصريحات التي أدلى بها خورشيد باشا للسلطات البريطانية، كما أنه لا يتفق مع روابط السلم والصداقة القائمة بين شيوخ قبائل ساحل عمان وبين الحكومة البريطانية، وعندما سأل سلطان بن صقر عن موقف بريطانية منه في حالة تعرضه لهجمات المصريين، أبلغه أنه إذا كان امتثاله لرغبات الحكومة البريطانية سيدخله في عدااء مع أي قوة أخرى، فإنه ملتزم أمامه بتزويده بذخيرة القتال الضرورية والملائمة⁽⁴⁵⁾. نلاحظ هنا بأن هينيل لم يقدم له الحماية أو يلتزم بإرسال قوات بريطانية للدفاع عنه وإنما بإعطاء أسلحة فقط، أي أن الموقف البريطاني يتبلور في عدم الاصطدام العسكري مع الجيش المصري. وأمام هذا الموقف وما طلبه سلطان بن صقر توضيح موقف بريطانية، فقد كتب المقيم السياسي البريطاني إلى حكومة الهند، معلّقاً على مطالب سلطان بن صقر، بقوله أنه يريد أن يؤكد لشيخ القواسم، بأن الحكومة البريطانية تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية كما كانت تفعل ذلك في الماضي، ولكن الظروف تبدو مختلفة الآن اختلافاً كبيراً عما كانت قبل ظهور القوات المصرية في ساحل عمان⁽⁴⁶⁾، ولعل ذلك ما دفعه فيما بعد إلى تقديم ضمانات شفهية وليست كتابية لحماية سلطان بن صقر، مما جعل الأخير يلتزم بالتعهد نفسه الذي أشرنا إليه سابقاً.

يتضح من ذلك بأن بريطانية لا تريد قيام دولة عربية موحدة في المشرق العربي من الخليج العربي إلى النيل تحت زعامة مصر، وإنما هجمات وغزوات من القوى المجاورة فعلى سبيل المثال:

قبل تعيين سعد المطيري لدى المصريين، فإنه كان يعمل لدى السعوديين، وقام بأعمال توسعية وهجمات كثيرة وهدد شيوخ قبائل ساحل عمان، فلم تفعل بريطانية شيئاً، ووقفت مكتوفة الأيدي، وقالت أنها سوف تدافع عن الهجمات من البحر. وأيضاً عندما احتلت إيران جزر تابعة لساحل عمان، لم تفعل شيئاً. وبعد خروج المصريين من الجزيرة العربية، جاء سعد المطيري نفسه قائداً من قبل السعوديين واستولى على البريمي، وانتقم منها، فما كان من سكانها البوشامس إلا أن طلبوا مساعدة بريطانية وأن تفي بريطانية بوعودها للحماية من الغزو الخارجي، فقالت أن المصريين كانوا يشكلون خطراً في حين أن السعوديين لا يشكلون خطراً. ولكن في الخمسينات، عندما بدأ النفط يظهر في المنطقة، فإن بريطانية منعت السعودية بالقوة وأخرجتهم من البريمي وفرضت الخط الأخضر الحالي للحدود بين أبو ظبي والسعودية. أي أن مصلحة بريطانية كانت دائماً هي الأهم وما عدا ذلك لا يهم.

عندما سأل حاكم الشارقة هينيل، فيما إذا كان سيسلمه الوعد كتابة، أجابه بأنه ليس له اعتراض على ذلك، شريطة اقتناعه بإخراج سعد المطيري من منطقته وتعهده بعدم الدخول في مراسلات أو تعهدات مع محمد علي أو أية قوة أجنبية أخرى، دون علم وموافقة الحكومة البريطانية، فوافق سلطان بن صقر على ذلك، ووضع خاتمه على إعلان خاص بهذا الشأن في الوقت الذي سلمه فيه هينيل تعهداً بتزويده بذخيرة القتال. ولم يكتف بذلك، بل بعث في الوقت نفسه برسالة إلى سعد المطيري، يذكر فيها حقه في اغتصاب حكم ساحل عمان المرتبطة بمعاهدات مع بريطانية، وأن عليه أن يغادر الشارقة فوراً وعليه ألا يذهب إلى البريمي ولا يتدخل بشؤون الشوامس هناك⁽⁴⁷⁾. ثم حصل هينيل من سلطان بن صقر على تعهد خطي مماثل لذلك الذي حصل عليه من بقية شيوخ القبائل في ساحل عمان. وجه هينيل رسالة أخرى تحمل نفس العبارات إلى خورشيد باشا في اليوم التالي، عبّر فيها عن دهشته لتعيينه سعد المطيري حاكماً

وقائداً في ساحل عمان باسم محمد علي، وخاصة وأن الأخير سبق وأن قدم تأكيدات واضحة وقاطعة بأنه لا ينوي مد نفوذه إلى ساحل عمان، واختتم رسالته بضرورة سحب مبعوثه المطيري بأسرع ما يمكن من ساحل عمان⁽⁴⁸⁾. سلم هينيل أمراً كتابياً إلى سلطان بن صقر لإخراج سعد المطيري من الشارقة، يخبره فيها بأن محمد علي باشا قد أوضح لبريطانية بأن ليس له قصد في الاستيلاء على أطراف سواحل الجنوب الشرقي من الجزيرة العربية، كما أن وكيل خورشيد باشا أيضاً صرح بأنه ليس له نية الاستيلاء أو التدخل في أمور شيوخ قبائل ساحل عمان⁽⁴⁹⁾.

كما قال أن مجيء سعد بن مطلق إلى ساحل عمان ليس بأوامر محمد علي، وأن دخوله إلى ساحل عمان يعتبر تعدياً على روابط الحماية البريطانية مع شيوخ قبائل ساحل عمان والمعاهدات والمواثيق منذ مدة طويلة، ولهذا فإن بريطانيا ترى أن يغادر سعد المطيري أراضيكم فوراً ودون تأخير، وتستعجل في ترحيله وتجهز له السفن بأسرع ما يمكن، مع من معه من القوات والمقاتلين إلى القطيف بالأحساء، وإذا ما أراد أن ينزل في أي مكان أو موانئ تابعة لشيوخ قبائل ساحل عمان فإننا نأذرننا جميع الشيوخ الداخلين تحت حمايتنا بعدم استقباله وإلا فإنه يعرض نفسه للعقاب من بريطانيا⁽⁵⁰⁾. وأمام الموقف البريطاني المتصلب والضغط على سلطان بن صقر، فإن الأخير لم يجد سوى الامتنال لأوامر المقيم السياسي البريطاني والطلب من القائد المصري مغادرة إمارته وتقدير ظروفه وكتب يقول له، بأن رسالة قد وصلت من المقيم البريطاني عن طريق وكيله في الشارقة⁽⁵¹⁾ وفيه أصدر أوامره وحكمه على مشايخ ساحل عمان بإبعاد النفوذ المصري عن ساحل عمان، تحقيقاً لأهداف بريطانية البعيدة المدى في السيطرة على الخليج العربي ومنع أي قوى أجنبية أو محلية للتأثير على تلك الأهداف. وقد أخبرت صالح وصقر (وهم أبناء سلطان بن صقر) والأخ حسن بن رحمة أن يحضروا إليك ويخبرونك بالحقيقة

كاملة، وإن كنت تريد شيئاً منا فنحن مستعدون وأنت تعلم معاملتنا وعلاقتنا السابقة والجيدة معك في الماضي، وإن كنت تذكر الخير والمعروف في السلبق وتجربتنا معك، فالיום اعذرنا فيما نحن فيه (من ضغط) تحت حكم البريطانيين ورجاء أن ترحل على السفينة وجميع الكلام والأخبار سوف يقولون لك الأولاد⁽⁵²⁾.

يتضح من هذا بأن شيخ القواسم لا يريد منهم الانسحاب ولكنه مضطراً ومرغماً من قبل البريطانيين، ويطلب من القائد المصري تقدير ظروفه ويترجاه العودة إلى الاحساء، كما يحمل أولاده رسائل شفوية لا نعلم ما هي مضمونها، ولكنها في الواقع كان لها صدى كبير في نفسية القائد المصري، نظراً لشخصيته القوية، لا يمكن أن يغادر إلا إذا كان هناك أسباب مقنعة وهو معروف بشجاعته وسمعته في المنطقة. جاء شيوخ قبائل ساحل عمان إلى هينيل وأعلنوا عن استعدادهم للوقوف بجانب القوات البريطانية إذا ما عازمت على مقاومة أي تدخل من جانب القوات المصرية في ساحل عمان، ووافق هينيل على التعهد بحماية شيوخ قبائل ساحل عمان، كما تعهد بتزويد سلطان بن صقر بالأسلحة إذا اضطر إلى الدخول في حرب مع المصريين. وكذلك لبقية الحكام بالأسلحة والأرز، إذا تعهدوا له خطياً بالآلا يدخلوا في أية مفاوضات أو اتفاقيات مع أية قوة أجنبية، إلا بموافقة الحكومة البريطانية واعتبار أعداء وأصدقاء بريطانية أعداء وأصدقاء لهم كما فعل شيخ القواسم. عقد هينيل في ختام جولته اجتماعاً مع مبعوث قبيلة الشوامس والنعيم الذي وصل خصيصاً للاجتماع به، ثم أمر هينيل له بمؤونة من الأرز والبارود كما أبلغه بأن الحكومة البريطانية بصدد تعيين وكيل لها في البريمي، ثم أبدى الشوامس استعداداً كاملاً للتعاون مع بريطانية.

وعلى الرغم من تلك الإجراءات التي قام بها هينيل لوقف نشاط القائد المصري في ساحل عمان، إلا أنه لم يكن متفائلاً بالنتائج. فقد جاء ذلك في

الرسالة التي بعث بها إلى حكومة بومباي⁽⁵³⁾: أن النصر الذي أحرزه إبراهيم باشا على جيش السلطان العثماني في سورية قد وصلت أخباره إلى المنطقة وأن وصول تعزيزات من خورشيد باشا إلى سعد المطيري في الشارقة ومساعدات وقوات أكبر، كل هذه الأشياء يمكن أن تكون شيئاً مدمراً لهذا النفوذ الضعيف غير واضح المعالم والذي أمارسه مع شيوخ قبائل ساحل عمان.

نتائج زيارة هينيل لشيوخ قبائل ساحل عمان:

أدت زيارة هينيل لشيوخ ساحل عمان إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

أولاً: تعهد شيوخ القبائل بالولاء لبريطانية:

حققت هذه الزيارة النتائج التي كانت تصبو إليها بريطانية على الصعيد المحلي وأثرت في موقف شيوخ قبائل ساحل عمان، وجعلتهم أكثر ارتباطاً ببريطانية ونجح المقيم السياسي البريطاني في الحصول على تعهد خطي من شيوخ القبائل، بعدم إقامة أية علاقات أو ارتباط بين المصريين، بل العكس، العمل على مقاومة الجيش المصري، في حين أبدت بريطانية عدم رغبتها بالتدخل العسكري إلا عند الضرورة القصوى، وقدمت لهم الأسلحة والمؤن وطلبت منهم حشد القبائل، وقالت أن في وسعهم تجميع أكثر من أحد عشر ألف مقاتل. وهذا يعني توجيه عرب الإمارات ضد عرب مصر دون اشتراك بريطانية، وإنما تقديم الأسلحة والمؤن والمشورة وبعض الخبراء العسكريين، كما حدث عندما أرسلت خبيراً عسكرياً لإقامة وإصلاح التحصينات العسكرية إلى البريمي فيما بعد، خوفاً من عودة المصريين إليها.

ثانياً: مغادرة القائد المصري الشارقة:

أدى الضغط الذي مارسه هينيل على حاكم الشارقة إلى طلب الأخير من القائد المصري مغادرة ساحل عمان⁽⁵⁴⁾، وتجهيز سفينة لنقله إلى الأحساء، بعد

تردد طويل، وطلب من سعد المطيري تقدير موقفه الصعب من الضغوط البريطانية وعدم قطع العلاقة معه. كما أرسل أبناءه وأقرباءه ليشرحوا لسعد المطيري ما كان سلطان بن صقر يريد أن يقوله. وجرت العادة أن بعض الأمور الهامة والخاصة والتي قد يخشى انتشارها، لا يكتبها في الرسائل وإنما يتم تبليغها بطريقة ودية وشفوية، من خلال أشخاص ثقة أبناء شيخ القواسم. ولهذا لا نعرف ماذا دار في المحادثات بينهما مما أدى إلى انسحاب سعد المطيري مع المقاتلين المصريين بهذه السهولة.

تجدر الإشارة إلى أن القائد المصري سعد المطيري كان يحمل معه رسائل من خورشيد باشا، يطلب فيها من شيوخ قبائل ساحل عمان تقديم المساعدة له، ومحذراً إياهم من عدم الانصياع له. وقد أحدث هذا التحرك أثراً كبيراً لدى حكام المنطقة، إلى درجة أفزعت هينيل المقيم السياسي البريطاني. لم يلبث الجهد الذي بذله هينيل لتجميع القبائل في البريمي أن صاحبه جهد دبلوماسي آخر، إذ عمد البريطانيون إلى الاتصال بخورشيد باشا في نجد وتحذيره من محاولة مد نفوذه إلى الإمارات المرتبطة بمعاهدات مع بريطانية مما يزيد من توتر العلاقات بين البلدين. بعث هينيل تحذيراً إلى سعد المطيري يبلغه فيه بأن النصيحة التي يوجهها إليه هي أن يعود إلى نجد⁽⁵⁵⁾، ولكن تلك التحذيرات والتهديدات البريطانية لم تمنع المصريين من مواصلة تحركاتهم، فاتصل سعد المطيري بخورشيد باشا يطلب منه تقديم مساعدات وإمدادات، فاستجاب له خورشيد باشا، عندما بعث إلى وكيله في الاحساء يأمره بتجهيز حملة لمساندته. غير أنه لم يلبث أن فوجئ بعودته. برّر سعد المطيري عودته وفشله في المهمة إلى دسائس البريطانيين وتحريضهم شيوخ القبائل في ساحل عمان، وإلى عدم وجود قوات كافية. فقد جاء في رسالة بعث فيها إلى خورشيد باشا بعد وصوله إلى الاحساء قادماً من الشارقة عن طريق البحر، يخبره بأنه يحمل رسائل من البريطانيين، ويقول أنه بذل أقصى جهوده في ساحل عمان،

وهو مدة بقاءه هناك سبعة أشهر، ويبرر عدم نجاح مهمته بحالة الضعف الذي كان عليه⁽⁵⁶⁾. يقول بأن شيوخ قبائل ساحل عمان لا يستطيعون عمل أي شيء بعد دخولهم في الحماية البريطانية، فإذا أردت أن تدخل في حرب فلا بد أن تجهز قوة عسكرية وحشد القبائل العربية وأن أكون في مقدمة هذا العمل⁽⁵⁷⁾.

أغضبت خورشيد باشا هذه العودة برغم علمه بالضغط البريطاني وتصرفاتها وتخويفها شيوخ القبائل في ساحل عمان ضد المصريين، لكنه اعتبر ذلك تقصيراً من سعد المطيري، وأنه كان في صدد إرسال مزيد من التعزيزات، ولكن عودته دون إذن منه أفضل خطته نحو ساحل عمان، ومن ثم راح يطلب إرساله إلى نجد لكي ينال عقابه على عدم التزامه بمهمته ورجوعه دون تنفيذ أوامر قيادته العليا. وفيما يلي رسالته إلى باشامعاون عباس الأول يقول فيها: وردت رسالة من أحد معاونينا ويدعى محمد أفندي يقول فيا بأن القنصل البريطاني توجه في المركب البخاري إلى مسقط، في حين وصل سعد المطيري إلى الاحساء قادماً من الشارقة ومعه بعض المقاتلين، وبعث برسالة مع أربع رسائل منها اثنتان من القنصل البريطاني واثنتان من سلطان بن صقر⁽⁵⁸⁾.

ويوصي خورشيد باشا في رسالته بإعدام أو تآديب سعد المطيري لسببين: أولهما أنه قد سمع كلام القنصل البريطاني، والثاني لعدم إكماله المهمة الموكلة له، وهو إرجاع الحكم في البريمي وإخضاعه للسيادة المصرية، علماً بأن الإمدادات قد أرسلت له لتنفيذ هذه المهمة، وهي عبارة عن خميس خيال وأربعمائة هجان وهم جميعاً من المقاتلين الأشداء⁽⁵⁹⁾. ثم قال بأنه ليس للبريطانيين أية حقوق في البلاد العربية وأن يكفوا تدخلهم هناك. في حين كتب هينيل أيضاً رسالة إلى خورشيد باشا يطلب فيها بعدم السماح بعودة سعد المطيري، مما سوف يؤثر في علاقة الصداقة بين بريطانيا ومصر فيما يلي هذه الرسالة التي يقول فيها: أنه رفع تقريره عن تحركات سعد المطيري إلى

حكومته البريطانية، وقال لا بد لمحمد علي أن يطلع على تلك التصرفات، كما طلب من خورشيد باشا عدم التدخل في شؤون ساحل عمان والبحرين وعمان، وأن يتم المخاطبة بين الحكومة البريطانية والمصرية مباشرة، وأن تصل التعليمات من الحكومة المصرية وليس من خورشيد باشا وأن يتم التباحث بين الجانبين: خورشيد باشا والمقيم السياسي البريطاني حول شؤون المنطقة والتفاهم الودي والسلمي بينهما⁽⁶⁰⁾. وإذا ما رجع سعد المطيري إلى ساحل عمان على رأس قوات عسكرية أو إلى البريمي، سواء من البر أو البحر، فيعتبر هذا تصرفاً غير لائق ودليل على عدم استمرار الصداقة بين الدولتين، مما يعرض العلاقات إلى الخطر⁽⁶¹⁾. أما عدم قبول هديتكم المرسله وهو حصان، فليس راجعاً إلى الإقلال أو الإساءة أو الاحتقار لمقامكم، وذلك لأن سعد بن مطلق المطيري أخذ الزكاة من سكان جزيرة قيس (وهي جزيرة إيرانية) واعتبره المقيم سلباً ونهباً لأنه لا يعرف ما هي الزكاة.

ثالثاً: هجوم حاكم أبو ظبي على البريمي:

لما علم خليفة بن شخبوط بأن هينيل غير موجود في المنطقة، وأنه رحل إلى مسقط، فإنه قام بخرق روح الاتفاق والتعهد اللذين لم يكن قد جف مدادهما بمعارضة القائد المصري سعد المطيري⁽⁶²⁾، وتوجيه جميع الطاقات وحشد القوات لمقاومة المصريين. وقد قام حاكم أبو ظبي بنفسه على رأس الحملة التي اعتدت على الشوامس في البريمي، والذين كانوا قد عارضوا الوجود المصري وجرى اشتباك عنيف بين الطرفين. وعندما علم هينيل في مسقط بالحرب التي يشنها حاكم أبو ظبي ضد الشوامس، وجه إليه اللوم لنقضه العهد الذي كان قد قطعه للشوامس والنعيم أثناء إقناعهم ببذل الجهود لمقاومة المصريين وقائدهم سعد المطيري، وأرسل إنذاراً إلى خليفة بن شخبوط يطلب منه الكف عن القتل ودفع تعويضات للشوامس بحوالي 1.000 جنيه في مدة أقصاها ثلاثة أشهر، وإلا فستعتبره الحكومة البريطانية عدواً لها، كما أنه سيدمر السفن الراسية في

موانئ أبو ظبي. فأوقف حاكم أبو ظبي الحرب، وأرسل إلى هينيل الرسالة التالية يبين فيها أسباب القتال فقال (63): لا بد أن أبلغك بصدد سير الأمور مع الشوامس الذين كنت قد اتفقت معهم على مقاومة سعد المطيري ومنعه من الوصول إلى موطئ قدم في عمان، ولقد كانوا متفقين في هذا الصدد، ولكن ما كاد سعد يغادر البلاد حتى بادروا إلى إظهار عدائهم لي بنهب جماعتي وقتل ثلاثة منهم وسرقة خمسين بعيراً لهم، وقد نسوا جميع المنافع التي حصلوا عليها مني كهدايا: البارود الذي قدمته إليهم والرصاص، ومساعدتي لهم في حربهم، وبعد أن سرقوا كل هذا راحوا يغيرون على جماعتي من قبيلة الظواهر مخربين بساتين التمر وقاطعين الماء عنها. وأنت تعرف بالطبع أن بلاد الظواهر ملك لأبي شخبوط وإننا نشترك في بساتين النخيل. وعندما علم خورشيد باشا بحرب الشوامس ضد أبو ظبي قام بإرسال قوة من جيشه دمرت تجمعاً لعشائر النعيم في قطر، مما يدل على تعاطف المصريين مع أبو ظبي.

رابعاً: توصيات هينيل ضد التوجه المصري نحو ساحل عمان:

تشير المصادر البريطانية إلى مدى اهتمام المسؤولين البريطانيين بعمان وساحل عمان (64)، كما أن هينيل المقيم السياسي البريطاني، على الرغم من أنه بذل كل ما في استطاعته مع شيوخ القبائل في ساحل عمان، لضمان عدم خضوعهم للمصريين، فإنه لم يكن متفائلاً وخاصة إذا ما وصلت تعزيزات برية من جانب خورشيد باشا وبعودة سعد المطيري إلى ساحل عمان برفقة قوات ومعدات عسكرية أخرى، وفعلاً كان خورشيد باشا يريد العودة إلى ساحل عمان، فقد جاء في كتابه إلى باشمعاون عباس الأول بقوله (65):

إن عمان تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول يحكمها سعيد بن سلطان حاكم مسقط والثاني ابن عمه الإمام حمود بن عزان (ويقصد منطقة الباطنة ومدينة صحار) والثالث منطقة الظاهرة (ويقصد بما فيها البريمي) التابعة لسعود، ففي حين كانت رأس الخيمة أيضاً تتبع سعود، وكان سكانها يعملون في البحر حتى

جاء البريطانيون فأحرقوا سفنهم ومساكنهم التي على البحر (ويقصد الحملة البريطانية لعام 1819 على رأس الخيمة) وفرضوا عليهم الحماية، (اتفاقية السلام العامة 1820). وبما أن جميع المناطق الخاضعة والتابعة لنجد أصبحت تحت الحكم المصري، فنرجو من سعادتكم عرض الأمر على محمد علي باشا لاسترجاع تلك المناطق سواء التي تحتلها بريطانية أو البريمي ومنطقة الظاهرة - (أي خورشيد باشا يريد تحرير ساحل عمان من الاستعمار البريطاني). ثم يقول خورشيد باشا بأن جميع المقاتلين والخيالة والهجانة جاهزين لتنفيذ الأوامر، علماً بأن البريطانيين لن يستطيعوا التوغل إلى البر لوجود رمال وأراضي معطشة وثانياً لوجود القبائل العربية، حيث يقول "العربان بذلك الطرف لا يحصى عددهم إلا الله" (وهو دليل على كثرة عدد أفراد العرب)، وصعوبة القتال في المناطق الداخلية لوجود القبائل العربية وذلك مهما بلغ عدد أفراد القوات البريطانية حتى لو كان خمسين ألفاً، فإنهم لن يستطيعوا عمل أي شيء أمام القوات المصرية والقبائل العربية، ونحن في انتظار الرد السريع والأمر متروك لكم⁽⁶⁶⁾. يتضح من هذه الرسالة بأن الاحتمالات التي ذكرها هينيل كانت واردة، ولا بد أن تكون لها عواقب وخيمة على النفوذ البريطاني في ساحل عمان. وبهذا المعنى بعث هينيل بتقرير عاجل إلى حكومة بومباي، وأبدى فيه عدم ارتياحه من جدوى الاحتجاجات التي كان يقدمها القنصل البريطاني في مصر، لأن هينيل كان قليل الثقة في تأثير مزاوله الضغط على حكومة محمد علي، لكبح جماح خورشيد كي يحد من توسعه في الجزيرة العربية، لأن محمد علي لا يمكنه أن يغير رأيه في متابعة مخططاته في ساحل عمان، في الوقت الذي أخذ سعد بن مطلق يطلب من سلطان عمان الاجتماع إليه وطاعته ودفع الزكاة⁽⁶⁷⁾.

أكد هينيل بأنه ليس هناك أي شيء يمكن أن يوقف الجيش المصري عند حده هذا سوى استخدام القوة المسلحة وتعزيز الأسطول البريطاني في مياه

الخليج العربي⁽⁶⁸⁾، وقال إذا ما حاول خورشيد باشا الزحف بقواته أو إعادة قائده سعد المطيري إلى ساحل عمان بمزيد من العتاد والرجال⁽⁶⁹⁾، فينبغي قيلم الأسطول البريطاني بعرض مسلح في هذا الجزء من العالم وفرض حصار بحري على سواحل القطيف والعقير وسيهات. وفي حالة قيام خورشيد باشا بهجوم على البريمي، التي تعتبر مفتاح الطريق إلى عمان الشمالية، لأنه سيكون كافياً لتغيير الأوضاع ولتوجيه ضربة قاضية للنفوذ البريطاني الغير مستقر في ساحل عمان. في حالة اشتراك بعض حكام ساحل عمان في هذا الهجوم، ويقصد بذلك حاكم أبو ظبي أو الشارقة، لأنه كان عديم الثقة في وفاء شيوخ قبائل ساحل عمان لتعهداتهم له لتقبلهم في المواقف ولمزاولة خورشيد باشا نفوذاً غير عادي عليهم. فينبغي توجيه إنذار لهم ليكفوا عن هذا العمل، وإلا سيقوم الأسطول البريطاني بتدمير تحصيناتهم. لا ينبغي على أية حال أن تضيع ساحل عمان كما ضاعت البحرين من قبل، بسبب سياسة العجز والتردد التي نسير عليها. وكان حاكم البحرين، عبد الله بن أحمد قد ذكر لهينيل في أواخر شهر حزيران عند زيارة المقيم السياسي البريطاني للبحرين وهو في طريقه إلى أبو ظبي، بأنه في الحقيقة كان ينوي التصدي لخورشيد باشا، لو أنه لم يكن قد فقد الأمل في الحصول على التأييد من بريطانية وأن الحكومة البريطانية لم توفر له إطلاقاً الحماية التي يحتاج لها كي يستطيع مجابهة القوات المصرية، في الوقت الذي لم يكن فيه الحاكم العام في الهند مستعداً لعقد اتفاقية جديدة مع شيخ البحرين⁽⁷⁰⁾.

لكن هينيل لم يكن يثق في أقوال حاكم البحرين. وكان يرى أن السياسة الاستسلامية التي يسير عليها الشيخ، تعود إلى الشيخوخة وإلى رغبته في حياة هادئة، بالرغم من أن هينيل كان يعتقد بأن أحاديث حاكم البحرين لم تكن كلها عارية عن الصحة⁽⁷¹⁾، وذكر هينيل أيضاً بأن خورشيد باشا قد أصبح يتمتع بمركز مرموق بين سكان المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، وله سمعة

عالية وكلام مسموع لدى قبائل المنطقة، ولذلك إذا لم نقم بإجراء سريع لردء هذا النفوذ فإن خورشيد باشا سوف يجد المجال مفتوحاً أمامه للتوسع كيف ما يشاء وسيصبح في حرية من فتوحاته بعيداً عن نحو ما يريده. من ناحية أخرى، أشار هينيل بأنه لو وجّه تحذيراً إلى محمد علي باشا باعتباره مسؤولاً عن أية إصابات أو تلف ينجم عن فتوحاته العسكرية، فإن مثل هذا التحذير سوف يدفعه إلى إصدار أوامره لقواته وقادته في الجزيرة العربية للانسحاب من تلك المنطقة، لكي تقيم بريطانية نفوذها وسمعتها في هذا الجزء من العالم فوق قاعدة أقوى مما كانت عليه من قبل. في الواقع كان هينيل يحذر حكومته ويضخم لها قوة المصريين في الجزيرة العربية لتستجيب لمطالبه بالتصدي باستخدام القوة المسلحة حتى لا يفكر خورشيد باشا في ساحل عمان، وحتى لا تخسر بريطانية وجودها المهزوز في ساحل عمان، الذي كان في طور التوطيد، وكان تخوف هينيل نتيجة لعدم وضوح مواقف شيوخ القبائل في ساحل عمان، إضافة إلى سمعة خورشيد باشا التي أخذت تتزايد.

موقف حكومة الهند من التوجه المصري نحو ساحل عُمان:

لقيت مقترحات هينيل تأييداً قوياً من جانب السير جمس كرنالك حاكم بومباي، بعد أن اطلع عليها من التقرير الذي بعث إليه وقال: ((أنه يبدو أن أنصاف الحلول قد تؤدي إلى الفشل الذريع، فإما أن نقف بكل ثقلنا إلى جانب شيوخ قبائل ساحل عمان، لمنع توجه خورشيد باشا، أو أن نستسلم للسيادة المصرية على ساحل عمان، بعد السيطرة على الاحساء والبحرين)). غير أن أوكلاند الحاكم العام البريطاني في الهند عارض هذا الرأي وأشار إلى جمس كرنالك، بأن اتخاذ إجراءات للحفاظ على النفوذ البريطاني في ساحل عمان، إنما تتوقف على الخط السياسي الذي تسير عليه الحكومة البريطانية تجاه محمد علي وعلى نتائج مباحثات كامبل في القاهرة. وأضاف أوكلاند قوله⁽⁷²⁾: ((بأن من

الواضح أنه ليس في وسع حكومة الهند أن تقدم على إجراءات من قبل استعراض القوى البحرية في الخليج العربي لتأييد شيوخ قبائل ساحل عمان، الذين ربما يرفضون الوقوف في وجه خورشيد باشا بالطريقة التي تريدها هذه الحكومة، وأن استعراض هذه القوى قد يؤدي إلى نتائج حاسمة إلى انسحاب الجيش المصري تماماً من المنطقة، والتخلي عن النفوذ الذي حققه مؤخراً في المنطقة، كما أننا لا نستطيع الاعتماد على الشخصيات المتقلبة والمواقف الخادعة لكثير من شيوخ قبائل في ساحل عمان، أو تأييدهم للجهود التي نبذلها من أجلهم، وكم يبدو بأن خورشيد باشا أصبح يمارس نفوذاً قوياً عليهم، وفي الوقت الذي يستمر هؤلاء الحكام في تخاذلهم وطالما أنهم غير متحمسين وغير عابئين بالمجهود البريطاني، فإن محاولتنا لتشجيعهم على الحفاظ على استقلالهم سوف يتطلب منا حجماً كبيراً من القوة لتحقيقه، وهو الأمر الذي لا يتفق مع الاعتبارات السياسية الراهنة التي تلتزم بها حكومة الهند في الوقت الحاضر من هذه القضية. مما يؤدي إلى نتائج وخيمة وسلبية ويجعل مجهودات بريطانية القائمة على الوقوف بجانبهم ثانوية للغاية⁽⁷³⁾)).

ومهما يكن من أمر، فإن خضوع البحرين للسيادة المصرية وعدم الثقة في شيوخ قبائل ساحل عمان كان يسبب قلقاً شديداً لأوكلاند، الذي رفض جميع التفسيرات التي قدمها عبد الله بن أحمد حاكم البحرين لخضوعه للمصريين. ويعتقد أوكلاند بأنه مثل غيره من شيوخ قبائل ساحل عمان، ملزم تجاه الحكومة البريطانية بتنفيذ معاهدة السلام العامة المعقودة عام 1820، وإن تعاونه مع المصريين يصبح تبعاً لذلك خرقاً لتلك الالتزامات التي وقعها، كما ينطبق هذا الرأي على بقية شيوخ قبائل ساحل عمان، مثل سلطان بن صقر وخليفة بن شخبوط. وبالتالي، يرى أوكلاند بأن الإجراء الوحيد الذي سوف يلزم شيوخ قبائل ساحل عمان بالنقد بنصوص معاهدة السلام العامة وعدم التمادي في خضوعهم للمصريين، هو الحصول على تعهد خطي بالاستمرار في تلك

الالتزامات مع تقديم بعض المساعدات العسكرية إليهم، والتي تمكنهم من الوقوف في وجه الجيش المصري، والحفاظ على استقلالهم. ولكن أوكلاند عارض طلب هينيل بتقديم الحماية، وقال إن هذا يتعارض مع الخطوط الأساسية للسياسة البريطانية في علاقتها مع شيوخ ساحل عمان، وهو عدم التدخل في شؤونهم الإقليمية. ولكنه على أية حال وافق من حيث المبدأ على تقديم الحماية البريطانية⁽⁷⁴⁾.

واعترض أوكلاند بأن يشمل مشروع الحماية البريطانية شيوخ قبائل البوشامس في البريمي، كما جاء في خطاب هينيل إلى سعد المطيري، إضافة إلى عدد آخر من المقترحات الهادفة نحو مزيد من الإيجابية في معارضة القوات المصرية وأنصارهم في المنطقة. وكانت حكومة الهند ترى أن مشكلة توسع القوات المصرية في فتوحاتها إنما هي من اختصاص مجلس الوزراء البريطاني في المقام الأول، ومحتمل أن تكون المخاوف المتعلقة بالحرب في أفغانستان في ذلك الوقت قد أثرت على أعمالها في ساحل عمان. ولكن تفويضاً صدر للمقيم السياسي البريطاني بأن يستمر في ساحل عمان، وصادق أوكلاند على كل ما قام به الكابتن هينيل وأثنى على كفاءته وحماسه⁽⁷⁵⁾. وأحال أوكلاند مقترحات هينيل باستعراض القوة البحرية إلى ميتلاند، القائد العام للأسطول البريطاني في الهند، للنظر فيها وإن كانت الشكوك قد ساورتها في احتمال الموافقة على هذا الإجراء في القريب العاجل، أما توفير السفن لهذه القوة الاستعراضية فقد كان من اختصاص حكومة بومباي. وأبدى أوكلاند موافقته على اقتراح هينيل بإرسال أحد الطرادات البريطانية إلى الخليج العربي، إذ استطاعت حكومة بومباي تكليف هذا الطراد بالقيام بدوريات بحرية، لمنع تسلل الجماعات المسلحة الموالية لخورشيد باشا إلى ساحل عمان. يبدو أن أوكلاند في هذا الخطاب يحاول التملص من اتخاذ قرار ثابت، لأنه كان يعلم بمجريات الأمور. فلقد كتب إلى ميتلاند في شهر تموز يقول: ...((كما أن خورشيد باشا

في انتظار أن تأتيه التعليمات من القاهرة، كذلك فإني أنتظر التعليمات من لندن. ثم أضاف أوكلاند بقوله: بأن الموضوع برمته يرتبط بالسياسة المصرية والتركية والأوروبية مثلما هو مرتبط بالسياسة الشرقية، وأن المعلومات القليلة التي في حوزتي لا تكفي للاسترشاد بها في هذا الموضوع⁽⁷⁶⁾..

قد يرجع التردد الذي كان يعاني منه أوكلاند في اتخاذ القرار، إلى القدرات والإمكانات العسكرية والمالية التي استنزفت بسبب العمليات العسكرية في أفغانستان، والتهديد المصري للنفوذ البريطاني في البحر الأحمر، كان يستدعي الاحتفاظ ببعض السفن والقوات في عدن للدفاع عنها ضد هجمات القبائل اليمنية أو ضد أي هجوم يقوم به المصريون من اليمن، إضافة إلى الخلافات مع الصين، مما جعل تواجد بعض السفن في منطقة الشرق الأقصى ضرورياً. ولهذه الأسباب، فإنه كان من الصعب قيام بريطانية بأية عمليات عسكرية ضد القوات المصرية إذا ما حاولت الدخول في ساحل عُمان. وقد ذكر أوكلاند لفاريش نائب الحاكم في ترانكو مالي في هذا الصدد قوله: قد تكون العمليات الحربية في الخليج العربي إجراءً مرغوباً فيه، غير أن هذا الإجراء لم يكن يتم بأقل من عشرة ألف جندي وست من السفن الحربية وملايين الروبيات، وبالتالي أرى أن الظروف غير مواتية للقيام بهذه العملية. يتضح من ذلك بأن بريطانية كانت لديها النية لعمل عسكري ضد المصريين، ولكن الظروف التي كانت تمر بها حالت دون قيام ذلك، ولهذا لجأت إلى التهديد والتخويف والأساليب الدبلوماسية والسياسية. كما كان ميتلاند قد أوضح لفاريش في بداية شهر تموز عندما قال: إن الصلاحيات التي أتمتع بها صلاحيات واسعة، وقد قال هذه العبارة رداً على طلب تلقاه من نائب الحاكم فاريش لإرسال بعض قطع الأسطول أو سفينة حربية واحدة على الأقل إلى الخليج العربي في أسرع وقت ممكن، وقد أضاف ميتلاند في رسالته قوله⁽⁷⁷⁾: لقد أصبحت الطلبات على السفن القليلة التابعة لقيادتي كثيرة وعاجلة بحيث لا أجد

مجالاً لإرسال بعض هذه القطع إلى الخليج العربي من وقت إلى آخر، في الوقت الذي كانت هناك أربعة عشرة سفينة تعمل في مياه الهند الشرقية، وتتألف من سفينة حربية وأربع فرقاطات وتسع سفن أخرى شراعية. ولقد وضع ميثلاندهنا نهايةاً للتأييد الذي كان يلقاه هينيل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي من أوكلاندهالحاكم العام في الهند.

هناك رأيان لعدم موافقة أوكلاندهعلى التدخل العسكري حيث يقول:

الرأي الأول: إذا كان "أوكلانده" لم يوافق على التوصيات الخاصة بوجوب القيام بالبتظاهرات والحصار البحري في الخليج العربي، فإن ذلك نابع بالدرجة الأولى من أنه لم يكن من أنصار مبدأ التدخل العسكري، خصوصاً في الشؤون المحلية للقبائل، وهو مبدأ التزم به عدد من كبار المسؤولين البريطانيين من قبل، لرغبتهم في عدم إقبال كامل الخزانة البريطانية بالأعباء العسكرية التي يتطلبها مثل هذا التدخل. ولكن يبدو أن "أوكلانده" لم يلبث أن أدرك خطأ هذا المبدأ، خصوصاً وأن العمل بمقتضاه كان قد توقف مع بداية عام 1839، عندما وافق البريطانيون على احتلال عدن لإحباط قيام محمد علي بفتحها، وأصبح الموقف الآن أكثر طلباً لوقفه، فقد بدا للوهلة الأولى أنه طالما أن الخليج العربي قد أصبح خاضعاً للنفوذ البريطاني، فإنه ينبغي الحفاظ على ذلك بالوقوف في وجه أي تحد من القوى الخارجية. لا يمكن أن يوجد موظف في الإدارة الاستعمارية البريطانية لا يوافق على التدخل العسكري، إذا كانت المصلحة العليا البريطانية تقتضي ذلك أو مهددة، لأن سر التفوق البريطاني، كان يكمن في الممارسات الاستعمارية واستغلال الشعوب والتدخل العسكري.

لهذا اشتهر رجال الحكم في بريطانية بهذه الصفات الاستعمارية وحصلوا على تلك الأوسمة والأنواط الرسمية. ومع ذلك فقد يكون هذا الرأي إلى حد ما صحيحاً، ولكننا نرجع سياسة "أوكلانده" إلى عدم مقدرته لأسباب مالية وعسكرية، وليس لأنه كان من أنصار عدم التدخل العسكري.

الرأي الثاني: سوف نناقش هذا الرأي، وهو الأهم لأنه يمثل رأياً بريطانياً معارضاً لأوكلاند، لعدم تدخله العسكري، وغير مقتنع لتبريراته حيث يقول المؤرخ البريطاني جون كيللي، معارضاً أوكلاند لعدم تدخله في الخليج العربي ضد القوات المصرية بقوله:

((إنه لا يمكننا إلقاء اللوم على "أوكلاند"، وذلك بسبب نقص الإمكانيات التي كانت تحت تصرفه، غير أن الممارسات التي أبدتها في عدم اتخاذ أية إجراءات لا تبدو سليمة. ولما كان يعتقد بأن الحل الوحيد هو انسحاب المصريين انسحاباً تاماً من الخليج العربي، فقد كان يتعين عليه أن يتخذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الوضع، فضلاً عن أنه كان يعلم تمام العلم أن شيوخ قبائل ساحل عمان كانوا مترددين وغير جادين في مواجهة التوسع المصري، هذا بالإضافة إلى أن خورشيد باشا كان له نفوذ واسع على أولئك الشيوخ. ومع ذلك، فإن "أوكلاند" لم يتخذ أية إجراءات للرد على ذلك النفوذ، كما لم يكن "أوكلاند" موفقاً في أحكامه على شيوخ قبائل ساحل عمان، وكان شيخاً دبي وأم القوين قد رفضا استقبال سعد المطيري والترحيب به في منطقتيهما. ثم يقول "كيللي": بأن تصرفه على أساس مبدأ عدم التدخل أو التدخل العسكري بوجه خاص في شؤون الجزيرة العربية لم يكن واقعياً، وصحيح أن هذا المبدأ كان معمولاً به منذ عام 1821، غير أن "أوكلاند" قد صرف النظر عنه منذ بداية عام 1839، عندما أقر الحملة البريطانية لاحتلال عدن حتى لا تقع في أيدي المصريين، وبالتالي فإن الأوضاع في الجزيرة العربية في تلك الفترة كانت تشبه الوضع في عدن. ومنذ بداية دخول النفوذ البريطاني إلى المنطقة، فقد ظل يواجه تحديات مستمرة من الخارج، كما أن مركز خورشيد باشا قد نشأ بحكم الانتصارات العسكرية التي حققها. وكان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أنه رغم تفوق البريطانيين في البحر، إلا أنهم لم يكونوا نداً للمصريين في البر (78)).

لو نظرنا لوجهة نظر "كلي" لوجدناها نظرة لا تتفق مع الواقع. فالذي أصدر تعليمات لاحتلال عدن، كان أيضاً من السهل عليه إعطاء أوامره لاحتلال ساحل عمان من جديد، بدلاً من عقد الاتفاقيات مع شيوخها. ولكن بسبب النقص الذي كان يعاني منه في الأسطول والقدرة العسكرية للظروف التي نشأت في أفغانستان وأوضاع الصين، فإن أية مخاطرة عسكرية في الجزيرة العربية وخاصة في ساحل عمان، كان محكوماً عليها بالفشل لعدة أسباب، منها أنه كان في استطاعة خورشيد باشا الزحف نحو ساحل عمان من الاحساء وحشد القبائل العربية ضد بريطانية. كما كان من الصعب على الجنود البريطانيين أن يحاربوا في صحراء الجزيرة العربية، التي يندر وجود الماء فيها، إضافة إلى الحر الشديد في تلك الفترة أي شهري تموز وآب، أما بالنسبة لاحتلال عدن فكان سهلاً لوجود موانع طبيعية وجبال تحيط بعدن، ويمكن التحكم في المدينة عن طريق مدافع الأسطول وليس هناك حاجة إلى التوغل داخل اليمن. أما في ساحل عمان وشرق الجزيرة العربية الشاسعة، كان بإمكان قبائل المنطقة والجيش المصري الاحتماء في المناطق الداخلية وبعيداً عن مرمى مدفعية الأسطول البريطاني، مما يجبر بريطانية إنزال قواتها إلى السبر ومن ثم تنجّر إلى حرب الصحراء، وهذا ما كانت تخشاه، وخاصة بعدما اكتسب الجيش المصري عدة تجارب وحارب في المناطق الصحراوية، ولهذا يسهل عليه أن يخوض حرباً صحراوية ضد بريطانية. يرجع السبب الآخر إلى عدم الثقة في شيوخ ساحل عمان، الذين قد ينقلبون على بريطانية نفسها وينضمون للمصريين، فيضيع كل ما بناه البريطانيون من نفوذ في المنطقة الحيوية لهم.

كما لا ننسى تعاطف شيوخ قبائل ساحل عمان وميلهم إلى إخوانهم المصريين، وخاصة حاكمي أبو ظبي والشارقة. وكان باستطاعة الأول لو حصل على الأسلحة فقط من المصريين، أن يصد الهجوم البريطاني بمفرده وأن يحشد أفراد القبائل التي تعيش في صحراء "ليوا" المجذبة على مشارف الربع

الخالي، والمعروفة بصعوبتها ووعورتها، وكانت تسمى "مقبرة الغزاة". أما حاكما أم القوين ودبي كما يقول كيلى أنهما يقفان إلى جانب البريطانيين، فليس لهما وزن كبير في ساحة ساحل عمان إذا ما قورن "بالشارقة" و "أبو ظبي"، ومن المحتمل أيضا أن ينضم حاكما أم القوين ودبي إلى صفوف الشارقة وأبو ظبي نظرا لارتباطهما العضوي والمصيري العربي. لهذا يمكننا أن نفند الآراء التي تقول بأن "أوكلاند" كان يعرض الوجود البريطاني في الخليج العربي للخطر، بل العكس من ذلك، لأن الظروف التي حالت دون استخدام القوة ضد المصريين، هي التي أنقذت بريطانية ونفوذها في ساحل عمان.

وعلى العموم، لو نجح سعد المطيري في فرض السيادة المصرية على ساحل عمان، لكان من الصعب على بريطانية استرجاع نفوذها من جديد في تلك الجهات، لأن عرب ساحل عمان سوف يعودون إلى تسليح أنفسهم بعدما كانت بريطانية قد منعتهم من العمل العسكري البحري، وذلك سواء بمساعدة المصريين أو بالجهود الذاتية، كما قد يجدون مساعدة من إخوانهم في عمان الداخل، الذين كانوا بطبيعة الحال ضد الوجود البريطاني، الذي كان يقف دائما بجانب حاكم مسقط، ضد توجهاتهم الاستقلالية في الداخل، إضافة إلى إخوانهم من قبائل الجزيرة العربية الذين سوف يلبون نداء الواجب ويتخلصون من النفوذ البريطاني، ويكونون مستعدين لمواجهته إذا ما أرادت بريطانية تجهيز حملة أخرى كتلك التي جاءت بها عام 1819. ولم يكن في وسع بريطانية إعداد تلك الحملة من جديد، نظرا للظروف العسكرية والمالية التي كانت تمرّ بها. علما بأن السيطرة البريطانية على ساحل عمان كانت في بدايتها، ولم تغلغل أو تتماسك في تلك الفترة، ولكنها سوف تزداد بعد انسحاب المصريين، ثم تزداد أكثر عند مجيء حملة مدحت باشا على حدود أبو ظبي "خور العديد" عام 1871، وتفرض بريطانية معاهدة عام 1892.

فشل المناورات البحرية البريطانية:

وصلت في بداية شهر آب إلى مسامع القوات البريطانية في جزيرة "خرج"، أخبار هزيمة الجيش العثماني أمام إبراهيم باشا عام 1839 في معركة "نصيبين"، وبعدها نبأ وفاة السلطان العثماني ثم انضمام الأسطول العثماني لمحمد علي باشا. بعدها بأيام قليلة، وصلت تلك الأخبار إلى ساحل عمان، ولكن سعد المطيري كان قد غادر الشارقة عائداً إلى "العقير" في "الاحساء"، وبذلك وفي سلطان بن صقر بوعده للبريطانيين بإخراج القائد المصري من منطقته.

وصل في نهاية شهر آب خطاب من خورشيد باشا إلى هينيل، أكد فيه الحاكم المصري في نجد، بأنه لا ينوي التحرك من قاعدته في "الترمدة" ما لم تصله أوامر من حكومته في القاهرة. كما أبلغ المبعوث الذي حمل ذلك الخطاب إلى هينيل، بأن سعد المطيري قد توجه إلى معسكر خورشيد باشا بعد نزوله العقير مباشرة.

وهو الأمر الذي استنتج منه هينيل احتمال تحركات جديدة يقوم بها المصريون نحو ساحل عمان والبريمي. ومما عزز هذا الاستنتاج، وصول أخبار من ساحل عمان، تفيد بأن الهجوم الذي قام به خليفة بن شخبوط على البوشامس في البريمي، كان بإيعاء من المصريين، في الوقت الذي تمكن فيه الوكيل البريطاني في الشارقة من الاستيلاء على بعض الرسائل التي كان بعث بها خورشيد باشا إلى سعد الميطري وسلطان بن صقر، وأرسلها إلى المقيم السياسي البريطاني، مما جعل هينيل يفسر ذلك بأن خورشيد باشا كان يهدف إلى إرسال سعد المطيري من جديد إلى الشارقة، لتوطيد النفوذ المصري في ساحل عمان، مما جعله يحذر خورشيد باشا، بأن الحكومة البريطانية لن تحتل تدخله بعد الآن في شؤون قبائل ساحل عمان، وأن خليفة بن شخبوط لا يمكنه التحلل من التزامه بمقتضى المعاهدة بهذه السهولة. ثم قدم هينيل مقترحات إلى

حكومة بومباي، يطالبها بتوجيه تحذير إلى حاكم أبو ظبي، بأن الحكومة البريطانية سوف تقوم بتدمير سفنه وتحصيناته إذا لم يتوقف عن الاعتداءات على البوشامس والنعيم ويعرضهم عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء الاعتداءات على منطقتهم. وانتهاز هذه الفرصة ليذكر بتوجيهاته السابقة بوجوب مرابطة إحدى السفن البريطانية بالقرب من ساحل القطيف، وتوجيه تحذير إلى خورشيد باشا، بعدم إرسال أي سفينة تحمل أسلحة إلى ساحل عمان⁽⁷⁹⁾. كما ذكرنا، لم يقبل "أوكلاند" جميع توصيات هينيل، برغم إحساسه بالوضع الطارئ الذي تضمنته تقاريره، إلا أنه أوضح لميتلاند قائد الأسطول البريطاني بعض التطورات التي استجذبت في المنطقة، بأن المناورات البحرية للسفن البريطانية في مياه الخليج العربي أصبحت ضرورة مستعجلة. واستجاب ميتلاند لهذه الأوامر بسرعة، فأبحر من "ترنكومالي" إلى "مدراس" في أواخر أيلول 1839، لتأمين سفنه وقواته وبعد وصوله إلى بومباي في الثالث من تشرين الثاني 1839 بصحبة الأسطول البريطاني، وقبل توجهه نحو الخليج العربي، وصلته أخبار غير سارة عن الموقف في الصين من الحكومة البريطانية، مما لم يترك له حرية الاختيار في اتخاذ القرار، سوى الإبحار فوراً نحو الشرق الأقصى.

بذلك تحطمت جميع الآمال في إجراء مناورات بحرية في مياه الخليج العربي على سبيل استعراض القوة، لأن حكومة بومباي كانت غير قادرة على أن تفعل شيئاً لتحسين هذا الموقف كما تحطمت آمال هينيل لمعرفة بالوضع المتأزم الذي تعاني منه الحامية البحرية في الخليج العربي طوال النصف الثاني لعام 1839.

أبلغ الكومندور "بركس" قائد الحامية البحرية في الخليج العربي في أواخر أيلول، بأن السفينتين اللتين تحت قيادته لم تعد تصلحان للأعمال التي قد تناط بهما، والتي تتطلب ما لا يقل عن أربع سفن شراعية وبخرة واحدة أو سفينتين شراعيتين وبخرتين إحداهما لحراسة القاعدة في جزيرة "خرج"،

والأخرى لأعمال المراقبة في بوشهر، والثالثة للقيام بدوريات من المياه الإقليمية في ساحل عمان جنوباً، وحتى البصرة شمالاً. هذه العملية تستغرق ما لا يقل عن شهر، وحامية أخرى للإشراف على المواصلات مع بومباي. وأشار بركس إلى احتمال أن تظهر تطورات غير متوقعة في المنطقة، مما يتطلب وجود طرادين أو ثلاثة معاً، في الوقت الذي كانت حكومة بومباي عاجزة عن سد النقص الذي تعاني منه وحدات الأسطول البريطاني المربط في الخليج العربي، في الوقت الذي تقرر سحب السفينة "هيوليوس"، التي كانت تقوم بأعمال الدورية في مياه الخليج العربي في شهر تموز لتستأنف عمليات نقل البريد الصحراوي إلى السويس. أما السفينة الفستون الوحيدة الموجودة في بومباي، قد كانت غير صالحة للعمل نظراً لأنها كانت تجرى عليها بعض الإصلاحات والصيانة. ولحسن حظ هينيل، لم يظهر خورشيد باشا أية نية خلال شهر أيلول توحى باستئنافه العمليات العسكرية في ساحل عمان، وذلك بعدما استاء من قيام الوكيل البريطاني في الشارقة، وبناء على أوامر المقيم السياسي البريطاني لطلبه من سلطان بن صقر بطرد سعد المطيري، ومن امتثال خليفة، حاكم أبو ظبي لمطالب هينيل بدفع تعويضات إلى الشوامس عن الأضرار التي لحقت بهم.

اتضح لهينيل بعد فترة من الزمن، بأن الشوامس هم الذين اضطروا حاكم أبو ظبي إلى مهاجمتهم، كما وصل "أرتون" طبيب خورشيد باشا إلى جزيرة "خرج"، في السابع والعشرين من تشرين الأول، حاملاً رسالة إلى هينيل، ولم يتطرق في الرسالة إلى إبعاد سعد المطيري من ساحل عمان، وإنما تركزت الرسالة على مطالبة خورشيد باشا بالسيادة المصرية عليها، استناداً إلى تبعيتها لأسرة السعود التي هي تابعة للمصريين. برغم معرفة الحكومة البريطانية في لندن بتوقف تحركات المصريين خلال الشهور الأخيرة من عام 1839، إلا أنها كانت قلقة جداً بعدما وصلت تقارير "أدمونز" المقيم البريطاني المساعد في

الخليج العربي إلى بالمرستون، وزير الخارجية، حول الإمدادات التي يتلقاها خورشيد باشا وحول حصوله على تعليمات من القاهرة بإخضاع ساحل عمان. بعدها أبرزت تلك التقارير للوزير البريطاني، بأن محمد علي ليست لديه نية الالتزام بالتأكيدات المتكررة من جانبه، بأنه لا يسعى لكي يقيم لنفسه نفوذاً دائماً في الخليج العربي، ولذا يجب بذل الجهود لمنع من منافسة بريطانية في هذا المجال، لما قد ينتج عنه تدهور في النفوذ البريطاني ومصالحها في المنطقة. أما بالنسبة للبحرين، فينبغي على بريطانية أن تنظر إلى أية محاولة من جانب المصريين لامتلاكها بمثابة إعطائها الحق الواضح في قيامها بالتوسع أو مساعدة سلطان عمان في مشروع مماثل⁽⁸⁰⁾.

ولا سيما أن سلطان عمان قد عرض على محمد علي باشا أن يخضع البحرين للسلطة العثمانية، وبالتالي يلتزم هو بدفع الجزية والاعتراف بالسيادة المصرية⁽⁸¹⁾. وحينئذ عزم "أوكلاند" على مواجهة الأمور في المنطقة، والعمل على إحباط التوجه المصري إلى ساحل عمان، كما قرّر هينيل إرسال الكابتن "همرتون" والمتمركز آنذاك في القاعدة البريطانية بجزيرة خرج، بالإبحار إلى الشارقة ومنها إلى البريمي، بينما توجه هينيل نفسه إلى مسقط، ليحث سلطان عمان على الاستعداد وتجهيز قواته وتقديم مساعدات عسكرية لقبائل البريمي، لمواجهة الجيش المصري. يعتبر سلطان عمان من المؤيدين لمشروعات محمد علي في الجزيرة العربية، وعلى علاقة وثيقة به، رغم تخوفه من وجود قوة كبيرة منظمة بقربه. وكان سعيد بن سلطان من الحكام المتتورين والذين يگنون كثيراً من التقدير لحاكم مسلم كمحمد علي، نجح في الأخذ بأساليب التطور الحديث، وبالتالي لم تكن تهمه مسألة السلطة في إحدى مقاطعاته مثل البريمي، ولم يكن أحد يثير ضجة حوله سوى بريطانية. أوضح حاكم عمان موقفه لهينيل عندما أخبره الأول بأنه ليس في الإمكان إيقاف القوات المصرية بأية وسيلة أو قوة لشيوخ القبائل في ساحل عمان ووضعها في ميدان المعركة⁽⁸²⁾، كما لم تعد

أية ضرورة لقيام تحالف قبائل المنطقة ضد عدو مشترك، لأن مثل هذا التحالف لن يعطي الثمرة المرجوة، في حين كان يرى سلطان عمان، أن الحكومة البريطانية وحدها القادرة على وقف تقدم الجيش المصري، وطلب من هينيل إنزال قوات بريطانية في البريمي، بدلاً من إيجاد تحالف قبلي. وكانت دهشته كبيرة عندما تبين له أن البريطانيين لم يفكروا في التدخل العسكري بقوات بريطانية، وكان الهدف الرئيس من زيارة هينيل، إقناع حاكم عمان بالوقوف ضد القوات المصرية، غير أنه فشل في مهمته تلك.

غادر هينيل مسقط في الأسبوع الأخير من كانون الأول، متوجهاً إلى الشارقة، فوصلها في السادس من كانون الثاني عام 1840، وعلم هناك بأن الكابتن "همرتون" لم يتمكن من الدخول إلى ساحل عمان، بسبب موقف سلطان بن صقر. نقل إليه "همرتون" الدسائش التي حاكها شيخ الشارقة، فضلاً عن الإشاعات التي تملأ ساحل عمان عن قرب مجيء المصريين وانهيار النفوذ البريطاني في ساحل عمان، وانحياز الفرنسيين إلى جانب المصريين، وغير ذلك من الإشاعات التي تبناها سلطان بن صقر، في الوقت الذي كانت لهجة شيخ الشارقة شديدة عندما اجتمع معه. كما تعرض همرتون أثناء رحلته إلى البريمي إلى هجوم قام به رجال من قبيلة بني قتب، الموالين لسلطان بن صقر، فسلبوا الرسائل منه.

على أثر ذلك، وجه هينيل إليه وإلى غيره من الشيوخ تحذيراً جاء فيه: ((فليكن معلوماً أننا قد أئذنا العامة أن كل واحد من المشايخ الداخلين في سلك الصلح مع جناب حضرة السركال بها دور يعطي سعد المطيري مكاناً عنده يقع الخلل في صداقته مع حضرة السركال ذي الاقتدار ولا يلومن إلا نفسه))، ثم تعهد هينيل من جانبه بإمداد أولئك الشيوخ بالأسلحة ومعدات القتال. من ثم نجح هينيل في الحصول على تعهدات من شيوخ قبائل ساحل عمان بعدم التعاون مع سعد المطيري وخورشيد باشا، إذ أن هذا التعاون يعد خرقاً صريحاً لروابط

الاتحاد والصلح القائمة بينهم وبين الحكومة البريطانية. وكان أبرز شيوخ قبائل ساحل عمان الذين كتبوا هذه التعهدات، خليفة بن شخبوط، شيخ قبيلة بني ياس، ومكتوم بن بطي شيخ قبيلة البوفلاسة وسلطان بن صقر شيخ قبيلة القواسم. ولم تكن هذه التعهدات إلا مقابل وعد شفهي، بأن يمد أولئك الشيوخ بالأسلحة ومعدات القتال إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

عندما تعذر على الكابتن "همرتون" الذهاب إلى البريمي، قرّر شيوخ قبيلة البوشامس التوجّه إليه بأنفسهم ومقابلته في عجمان، وكان شيخها من نفس قبيلتهم. وعندما عرفوا بأن هينيل سيصل في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني، قرّروا البقاء هناك حتى يصل، ويجتمعوا معه شخصياً، لأنهم كانوا يقفون بجانب بريطانية ضد سعد المطيري، وعزمهم على الصمود ضد القوات المصرية بكل ما لديهم من قوة، لإخراجها من المنطقة.

استقبل هينيل قبائل البوشامس والنعيم بعد وصوله عجمان مباشرة، وأشاد بهم على حسن مواقفهم من مواجهة خورشيد باشا وقائده سعد المطيري، ولكنه أوضح لهم بأن الحكومة البريطانية، في الوقت الذي لا تتوي التدخل في شؤون قبائل ساحل عمان، أو فرض أي نوع من الحماية على قبائلها، التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها (وهنا يقصد بالبوشامس والنعيم) فإن بريطانية يهملها جداً أن تتوحد قبائل المنطقة ضد الخطر المصري. لهذه الأسباب، فإنه يريد أن تنتهي الخلافات والمشاكل بين الشوامس والنعيم مع جيرانهم (ويقصد شيخ أبو ظبي ورعاياه مثل الظواهر) لأن استمرار هذه الخلافات يعرّض أمن منطقة البريمي للخطر. يتضح من ذلك، بأن هينيل كان يريد إيجاد تحالف قبلي قوي، يمكنه الاستعانة به ضد القوات المصرية، إذا ما حاولت الدخول إلى ساحل عمان أو البريمي. وكان يدرك أن هذا التحالف يحمل في طياته بعض التناقضات لوجود خلافات ومنازعات فيما بين شتى الأطراف، مما يضعف من مقاومتها أمام

القوات المصرية. ولهذا سعى إلى تصفية الخلافات القائمة فيما بينهم وإغرائهم بتقديم المساعدات لتلك القبائل حتى تستطيع التصدي لخورشيد باشا.

استجاب شيوخ القبائل لهذا النداء البريطاني ضد عرب مصر، فوافقوا على عقد تحالف دفاعي بينهم وبين الظواهر ضد المصريين، ولكنهم طلبوا من هينيل أن يطالب من حاكم أبو ظبي أن يكف عن تهديده بالهجوم عليهم. وبعد مناقشة الموضوع مع شيوخ قبيلة الظواهر، جاؤوا للاجتماع بالمقيم السياسي البريطاني. وقد تمكن الأخير من التوصل إلى الصلح بين قبيلة الظواهر وقبيلة الشوامس والنعيم، في التاسع من كانوا الثاني 1840 عندما قابلهم في عجمان.

ساعد هينيل في الوصول إلى هذا الصلح إصراره السابق على ضرورة قيام حاكم أبو ظبي بدفع التعويضات اللازمة عن هجومه، في حين وافق شيوخ قبيلة الظواهر، بالرغم من ترددهم في الدخول في أي اتفاق، يؤثر في ارتباطهم مع قبائل الغوامر والمناصير من قبائل أبو ظبي، على اقتراح هينيل بالاشتراك في حلف دفاعي مع الشوامس والنعيم ضد جميع الأعداء مهما كانوا. وقدمت الأموال وهدايا الأرز والبارود والرصاص إلى شيوخ قبائل الظواهر والشوامس والنعيم. وعندما ارتحلوا إلى البريمي في أواخر شهر كانون الثاني، مضوا مصحوبين بالضابط البريطاني الكابتن "همرتون" وكانت مهمته كخبير ومستشار عسكري، لتقديم النصح والمشورة في أمر الدفاع عن البريمي. وكان هذا الضابط أول أوروبي ينجح في أن يرى الواحة. وعندما وصل إلى هناك، وجد الحصن في حالة يرثى لها ويحتاج إلى الإصلاح والترميم وطلب منهم إصلاح ذلك.

موقف بريطانيا من نقل الأسلحة والمؤن المصرية على السفن:

أثارت زيارة "هينيل" لعمان وساحل عمان و "همرتون" إلى البريمي، عدة تساؤلات حول كيفية معالجة المشكلات وما يجب أن تفعله حكومة الهند تجاهها. فقد أشارت بعض الجهات البريطانية، إلى إمكانية احتلال البحرين بقوة بريطانية وتقوية دفاعات ساحل عمان والبريمي ضد أي غزو محتمل من قبل القوات المصرية. كما أثارت تقارير "أدمونز"، المقيم السياسي البريطاني المساعد الذي عهد إليه بالإشراف على المقر السياسي أثناء غياب "هينيل". وتدور التقارير حول إحدى السفن التي تعود ملكيتها للكويت، والتي حملت أسلحة ومعدات عسكرية للقوات المصرية من البحر الأحمر إلى القطيف. وتساءل أدمونز عن كيفية معالجة هذه المسألة وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها نحوها، وهل يمكن اعتراض السفن التي تقل الأسلحة والمؤن بحراً إلى القوات المصرية أو يمكن التدخل فيه، وتعددت الآراء حول ذلك. فـ "جيمس كرنك" حاكم بومباي، يرى عدم القيام بأي تدخل ضد المصريين، ما دامت العلاقات البريطانية-المصرية عادية، ومن الأفضل تركه لأوكلاند، الحاكم العام للهند ليتخذ فيه القرار المناسب. ولم يعرف "أوكلاند" ماذا يفعل تجاه هذه المشكلة، فكتب بالمرستون في فبراير 1840 يقول: ((لم يكن الطريق واضحاً في يوم من الأيام بشأن السياسة المصرية، ويرى قيام تظاهرة حربية تشعر المصريين بمعارضة بريطانية لأي توجه نحو ساحل عمان وإعطاء السلاح والحماية البحرية لشيوخ القبائل إذا ما حاول المصريون التقدم السريع نحوهم⁽⁸³⁾)).

في حين كان موقف الحكومة البريطانية في لندن من التوجه المصري نحو ساحل عمان، يتلخص في الرسالة التي بعث بها بالمرستون إلى "أوكلاند" الحاكم العام في الهند جاء فيها: "إنني في الوقت الذي يمكنني أن أذكر فيه أن

اللهجة السائدة الآن في القاهرة هي لهجة معتدلة جداً، بخصوص جميع تحركات المصريين في الخليج العربي، فإني لا أوصي أبداً باحتلال البحرين، مع اعتقادي بأن محمد علي عازم على فرض وجوده واستقراره في تلك المنطقة، معتمداً بذلك على ما يتمتع به من سمعة هائلة في ساحل عمان وشرقي الجزيرة العربية، على عكس ما أصبحت عليه الآن سمعتنا وشهرتنا التي تتسم بالضعف في المنطقة نفسها⁽⁸⁴⁾. علاوة على ذلك فالبحرين كما تشير التقارير غير صحيحة وأنه بلد شاسع جداً لدرجة لا يمكننا من السيطرة عليه بقوة صغيرة. وفي الواقع فإني لا أرى وسيلة يمكننا بواسطتها الحصول على قاعدة جيدة، نستطيع فيها أن نتصرف بكل قوة وتأثير بدون حلف دفاعي وهجومي مع سلطان عمان. وهذه الخطوة ستكون خطيرة جداً. لا يمكن القيام بها دون نتائج خطيرة جداً⁽⁸⁵⁾ وفي النهاية، تم التوصل إلى حل بين "أوكلاند" و "كرناك" بأنه لا يمكن التدخل في وصول الإمدادات العسكرية بحراً إلى المصريين في الاحساء ونجد، مما قد تجد الحكومة البريطانية المبرر عند مطالبتها السلطات المصرية في الجزيرة العربية بتقديم توضيح عن تحركات بعض السفن والأسلحة إلى الخليج العربي، باعتبار بريطانيا هي الحارسة الحامية لسلامة الطرق والملاحة في الخليج العربي، إضافة إلى وجود علاقات ودية بين الطرفين.

قبل اتخاذ "كرناك" قراره حول ما توصلوا إليه أعلاه، كان "هينيل" قد اتخذ قراراً آخر، وهو فرض حظر على إمدادات السفن والأسلحة إلى القوات المصرية عن طريق البحر، استناداً إلى الصلاحيات المخولة له من "أوكلاند" والتي تمنع تحرك رجال مسلحين بحراً من الاحساء إلى ساحل عمان. وقام بتوجيه رسالة في السابع من شباط 1840 إلى الحاكم المصري في الاحساء، يخبره فيها بأن أية حملة عسكرية تحاول مغادرة ذلك الميناء إلى ساحل عمان، ستعترض سبيلها السفن الحربية البريطانية المتواجدة آنذاك في الساحل. ولقيت تصرفات "هينيل" هذه تأييداً من "كرناك" ومجلس المديرين في لندن، في الوقت

الذي كان بالمرستون لا يبالي كثيراً بالتحركات المصرية في المنطقة، في الثالث الأخير من عام 1839، لأنه كان مشغولاً في إيجاد تحالف دولي قوي يتكون من روسيا والنمسة وبريطانية ضد مصر، إذا ما حاولت الدخول في حرب ضد الدولة العثمانية، مما يعني إعطاء دماء جديدة لهذه الدولة التي أوشكت على نهايتها، ويسهل على تلك الدول الثلاث السيطرة واقتطاع جزء من هذه الدولة المريضة. لم تهدأ شكوك بالمرستون من التوجه المصري نحو ساحل عمان، بل ازدادت بعد أن أكدت التقارير الواردة إليه من "أدمونز" مشيراً إلى الإمدادات المتلاحقة والمرسلة إلى خورشيد باشا، لإخضاع ساحل عمان وإنما أيضاً عمان، ولهذا ارتأى "بالمرستون" أن تعتمد حكومة الهند على الفور وبدون تردد اقتراح "هينيل"، القاضي بفرض حصار، محذراً في الوقت نفسه من مغبة الاستنتاج الذي توصلت إليه الخارجية البريطانية. وقد شارك "أوكلاند" مجلس المديرين في رأيه هذا ولكن بتحفظ (85).

الانسحاب المصري من الجزيرة العربية:

لقي الجيش المصري في شهر تشرين الثاني 1840 هزيمة على يد قوات التحالف الدولي المشترك للدولة العثمانية وروسيا والنمسة وبريطانية، وقد وضع هذا حداً نهائياً لمخططات محمد علي وتطلعاته في إنشاء دولة عربية تضم العراق والشام والجزيرة العربية ومصر والسودان، وبمقتضى اتفاق الإسكندرية المعقود في شهري تشرين الثاني وكانون الأول وافق محمد علي، على التخلي عن سورية والجزيرة العربية، وإعادة الأسطول العثماني إلى الباب العالي. على أثر انسحاب القوات المصرية من الخليج العربي والجزيرة العربية، أسرع المقيم السياسي البريطاني بعقد اجتماع مع شيوخ قبائل ساحل عمان في الفجيرة عام 1840، وعن طريق توزيع الهدايا والأموال، استطاع أن يصل معهم إلى تفاهم بعدم إحداث منازعات في البحر، وأكد لهم على الرغم من

عدم وضعهم تحت الحماية البريطانية المباشرة، فإن الحكومة البريطانية ترعى جهودهم للاحتفاظ باستقلالهم⁽⁸⁶⁾.

لم يستطع خالد بن سعود الحاكم الذي عينه المصريون على نجد والاحساء من الاحتفاظ بالبحرين. وقرّر "أوكلاند" تكليف حكومة بومباي بإيعاز من "هينيل" في شهر شباط 1841 بتوجيه تحذير إلى خالد، بأنه إذا حاول توسيع نفوذه إلى ساحل عمان وعمان في جنوب شرقي الجزيرة العربية، بإرسال قوات مسلحة من الاحساء عن طريق البحر، فإنه سوف يلقى مقاومة من السفن البريطانية الحربية. بعد شهر، علم بأن خالد بن سعود قد اعترف بسلطة الباب العالي وتم تعيينه والياً على نجد. وفي شهر أيلول، كتب إلى "هينيل" معرباً عن رغبته في إنشاء علاقات ودية مع الحكومة البريطانية. وعلى الرغم من عرضه هذا، فقد علمت السلطات البريطانية في شهر تشرين الثاني بأن خالد يفكر في إرسال حملة عسكرية برية لاحتلال البريمي. ومن المنطقي أن يعين خالد بن سعود، سعد المطيري قائداً لتلك الحملة، وربما كان الأخير ما يزال على علاقات ومراسلات منتظمة مع شيوخ قبائل ساحل عمان. وفي عام 1841، وقع خطاب موجه إليه من سلطان بن صقر بين أيدي قبيلة الشوامس، الذين تبنّوا بأن الخطاب يشير إلى مخطط للقضاء عليهم. وفي تشرين الثاني 1841 كان خالد بن سعود في الهفوف بالاحساء، وكانت تحركاته تشير إلى اعتزامه السير إلى ساحل عمان⁽⁸⁷⁾. فوجهت الحكومة البريطانية إليه إنذاراً بعد زيارة خالد بن سعود إلى القطيف، وأنكر الأول في رده أن تكون له أية خطط ضد ساحل عمان.

سرعان ما قرّر "هينيل" إيفاد مبعوث خاص إلى خالد بن سعود. وتم اختيار "كيف جوب" لهذه المهمة، وتم إيفاده إلى "الهفوف" للاجتماع معه، وتحذيره من القيام بأي تحرك عسكري ضد ساحل عمان وعمان، سواء عن طريق البر أو البحر. وعلى الرغم من أن خالد بن سعود خلال مقابلته لجوب

أكد على حقه في إخضاع البريمي لسيادته، إلا أنه وافق على صرف النظر عن الفكرة. وقد أعاد تأكيد رأيه هذا في الخطاب الذي بعث به إلى "هينيل" بصحبة جوب. والواقع أن خالد بن سعود لم يكن ملزماً بتوجيه ذلك الخطاب إلى هينيل، وجاء في تقرير المبعوث إلى "هينيل"، بأنه متأكد مما سمع وشاهد، بأن حاكم نجد ليس في وضع يسمح له بالقيام بعمليات عسكرية خارج الاحساء. ولكن الشكوك في صدق نواياه والقيام بعمل عسكري ضد ساحل عمان والبريمي ظلت قائمة لدى بريطانية طوال فترة حكمه⁽⁸⁸⁾.

لماذا كان التوجه المصري نحو ساحل عمان:

برغم أن مجيء المصريين إلى الجزيرة العربية بعامة وتوجههم نحو ساحل عمان بخاصة⁽⁸⁹⁾، لم يشكل تهديداً كبيراً لبريطانية في الفترة 1839-1840 إذا ما قورن بهجوم شاه إيران على "هراة" في أفغانستان، وبرغم الحكم المصري الذي كان مزعجاً لبريطانية، وقلة القوات المصرية المتواضعة حيث لم تزد عن أربعة آلاف مقاتل مع بعض الجنود من البدو غير النظاميين، إلا أن عزيمة خورشيد باشا وصلابته، جعلته يشكل تهديداً حقيقياً للنفوذ البريطاني ليس في ساحل عمان وإنما في عمان نفسها وكذلك عدن. استطاع خورشيد باشا إقامة قواعد قيادية في مناطق متعددة من الجزيرة العربية من غربها إلى شرقها، برغم إمكاناته المتواضعة. ولكن انتصاراته وشجاعته كانت مضرب الأمثال وأكسبته سمعة كبيرة تغنت بها القبائل العربية، إضافة إلى اختياره قادة صنعوا له تلك السمعة. فالقائد سعد المطيري والذي قام بحملات ناجحة ومتتالية على ساحل عمان والبريمي وحكمها قبل مجيء القوات المصرية إلى نجد، كان له دور كبير في التخوف البريطاني من امتداد الحكم المصري إلى النفوذ البريطاني في ساحل عمان وعمان⁽⁹⁰⁾.

لكننا نريد أن نتساءل لماذا كان التوجه المصري نحو ساحل عمان؟ فهل كان هذا التوجه ضمن خطط محمد علي كجزء من سياسته نحو شرق الجزيرة العربية والعراق، أم كان وليد الظروف التي واجهت خورشيد باشا في شرق الجزيرة العربية.

فمثلاً يقول المؤرخ البريطاني جون كيللي: بأن الأزمة التي كان يعاني منها خورشيد باشا في ذلك الوقت، لم تكن تسمح له بالبقاء في نجد دون القيام بأي عمل إجراءات، فإذا لم يجد منفذاً لتوجيه طاقاته إلى العراق فلا بد أن يوجهها إلى ساحل عمان وعمان(91).

لا ننفق مع آراء البريطانيين بأن سبب التوجه المصري إلى ساحل عمان كان للأزمة التي يعاني منها خورشيد باشا. فلو كان فعلاً يعاني من تلك الأزمة دون موافقة قبائلها أو إذا لم يلق تجاوباً، فلماذا كان يقدم على مغامرة في ساحل عمان قد تفشل وتكون عواقبها كبيرة.

يمكننا القول بأنه رغم عدم توفير الإمدادات العسكرية والاقتصادية اللازمة للقوات المصرية، وعدم استجابة الحكومة المصرية لمطالب خورشيد باشا المتزايدة: كسفن لنقل المؤن والعتاد بشكل يتناسب مع خطته في المنطقة، فإنه توجه إلى ساحل عمان، ليكمل المشروع القومي الوحدوي الذي بدأ في تخطيطه محمد علي. ولذلك طلب خورشيد باشا من شيوخ قبائل ساحل عمان الانضمام إلى الدولة العربية الجديدة، وقام بالاتصال ببعض القوى البحرية في المنطقة لتساعده على سدّ هذا النقص وتزويده بالسفن اللازمة. ونجح إلى حد ما في ذلك، بينما انزعجت السلطات البريطانية من استخدامه بعض السفن المحلية لنقل الأسلحة والمؤن، أي أنه نجح لحل هذه الأزمة إلى حد ما. قد يكون التوجه المصري نحو ساحل عمان مبادرة شخصية من قبل خورشيد باشا، وليس بناء على خطة مرسومة وضعتها الحكومة المصرية ضمن إطار سياسي وعسكري متكامل. ويتضح ذلك من خلال تصرفات خورشيد باشا تجاه ساحل عمان

والبريمي دون الرجوع إلى حكومته في القاهرة. يدل على ذلك الرسائل الموجهة من سلطان عمان إلى محمد علي والذي يشكو فيها تدخل قاداته في شؤونه الداخلية، مما حدا بمحمد علي أن يطلب من قاداته في نجد التوقف عن تدخلهم. وكان سلطان عمان يرتبط بعلاقات جيدة ويتعاطف مع السياسة المصرية وطموحات محمد علي، إضافة إلى ذلك تعهدات محمد علي المتكررة بعدم المساس بالنفوذ البريطاني في ساحل عمان، والتذكير البريطاني الدائم لمحمد علي بتعهداته السابقة. مع ذلك، فإن توجه خورشيد باشا نحو ساحل عمان لم يكن يتعارض مع فكرة الوجود المصري في شرق الجزيرة العربية، بما فيها ساحل عمان وعمان لدى الحكومة المصرية. فقد جاء في خطاب خورشيد باشا إلى المسؤولين في القاهرة⁽⁹²⁾: "ولما كان إدخال هذه الجهات في حوزة الحكومة من شأنه رواج المصلحة، فقد عقدنا العزم على أن نقوم بإعداد بعض الجنود بعد عودة المندوب إلى شيوخ تلك الجهات قبل فوات الشتاء لأن الطريق يخلو من الماء".

وجدت هذه الفكرة ترحيباً من الحكومة المصرية، لأنه يتماشى مع مشروع الدولة العربية الذي يطمح إلى تحقيقه محمد علي باتخاذ المناطق العربية المجاورة مجالاً له.

فقد كان "بالمرستون"، وزير الخارجية البريطانية يعتقد أيضاً بأن محمد علي له أطماع واسعة في بناء دولة عربية تضم كل البلاد التي تتكلم العربية، وإن الاستيلاء على سورية والحجاز واليمن والسودان جعله في موقف قد يسمح له بتنفيذ هذا المشروع الضخم، وبقيت فقط العراق وساحل عمان وعمان كي يمكنه أن يحقق مثل هذه الدولة القومية. فلو نظرنا إلى النجاح الذي حققه محمد علي في تلك المناطق، وهي جميعها بلاد عربية، فلم يبق سوى العراق وساحل عمان وعمان، فلماذا لا يكمل هذه الحلقة ويضمها إلى الدولة العربية. وبرغم قلة الموارد الاقتصادية في شرق الجزيرة العربية، إلا أنها كانت لها مزايا

هامة: فالعراق جسر العربي إلى أواسط آسية، والاستيلاء على جنوب الجزيرة العربية وساحل عمان وعمان وحضرموت وعدن، يجعله سيداً على مضيق هرمز وباب المندب. وبالتالي يتحكم في الخليج العربي والبحر الأحمر، وهما شريان الحياة التجارية للمواصلات البحرية بين الشرق والغرب. ومن الطبيعي أن يزيد هذا التوسع والمساحة الكبيرة من وزنه السياسي ونفوذه الدولي ويجعله يساهم مع بريطانية في أمور العلاقات الاقتصادية والدولية وخاصة في الشرق كالهند.

تهذيب التوجه المصري نحو ساحل عمان:

الواقع أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح التوجه المصري نحو ساحل عمان ومن أبرزها:

أولاً: التوقيت كان متأخراً:

بينما كان من المتوقع أن تحرز السياسة المصرية تجاه ساحل عمان نجاحاً في تحقيق أهدافها، إلا أن التوقيت جاء متأخراً لتنفيذه، وخاصة إذ كان مشروع الدولة العربية كان مهدداً بمقاومة بريطانية، التي كان عليها أن تنصدي للتوجه المصري نحو ساحل عمان لتهديده الملاحة البحرية والتجارية. وبالتالي أخذت تثير المتاعب أمام المصريين، وذلك بتحريض شيوخ قبائل ساحل عمان واستمالتهم بالهدايا والأموال. ولا ننسى الموقف الدولي الذي أخذ يحتدم ضد مصر، بسبب تأليب بريطانيا الدول الكبرى لمقاومة ظهور قوة محمد علي بعد أن تعاضمت واقترب من الاستانة وسيطر على معظم المشرق العربي. بذلك جاءت النتائج غير متوقعة، مما شغل محمد علي عن تقديم مساعداته لقائده خورشيد باشا، وعدم إعطائه الأوامر للتحرك لمواصلة نشاطه في ساحل عمان، بل اضطر في عام 1840، أن يصدر أوامره إلى خورشيد باشا بالانسحاب من المنطقة.

ثانياً: عودة سعد المطيري من ساحل عمان:

كانت عودة سعد المطيري دون إذن من خورشيد باشا، من عوامل عدم النجاح. فلو صمد وتحرك برغم الضغوط البريطانية، لكان قد حقق بعض النجاح، علماً بأن معظم المصادر وخاصة البريطانية تلقي اللوم على خورشيد باشا لعدم اختياره الموفق لسعد المطيري، نظراً لسمعته السيئة في ساحل عمان، وسلوكه في عهد تركي بن سعود مع البوشامس والنعيم في البريمي، مما أوجد نوعين من الكراهية، التي أخذت تتزايد. ويقول كيلى: "لم يكن سعد المطيري أكثر نجاحاً في إدارة القبائل في منطقة البريمي، فلقد كانت معاملته المتعجرفة لشيوخ القبائل ومطالبه الابتزازية المتصاعدة بدفع الزكاة، سبباً في تحرّج موقفه في البريمي في غضون السنتين التاليتين ونبذه القواسم حلفاء السعوديين ورفض حاكم عمان موافاته بالجزية التي كان يدفعها في السابق إلى الرياض، وذلك قبل عودته إلى نجد بعد سقوطها في أيدي المصريين)).

لكننا نرى أن سعد المطيري قد استطاع قبل مجيء خورشيد باشا تحقيق انتصارات كبيرة، إلى درجة كانت معظم قبائل ساحل عمان تستجيب له عند سماع اسمه، علماً بأنه استطاع بعد انسحاب المصريين من الجزيرة العربية العودة من جديد إلى ساحل عمان، وأخضع ليس فقط البريمي وإنما مناطق داخلية من عمان نفسها. لذا يمكن القول بأن اختيار خورشيد باشا لسعد المطيري كان موفقاً لمعرفته وصلته بالمنطقة وحكامها، وكان دوره القيام بتمهيد الطريق للتوجه المصري إلى ساحل عمان في أسرع وقت، ولكن عودته من ساحل عمان دون إذن من قيادته في نجد، كان السبب في عدم نجاح التوجه.

ثالثاً: التحرك البريطاني في ساحل عمان:

التحرك السريع لبريطانية من خلال قيام المسؤولين بالاتصال بشيوخ قبائل ساحل عمان، لتحذيرهم من الاتصال بالمصريين، وعرضهم الحماية إزاء

الأخطار وتوزيع الهدايا وتقديم الأسلحة وتأليب القبائل، وإيجاد تحالف فيما بينهم ضد المصريين، كان له دور في منع أي توجه مصري نحو ساحل عمان.

رابعاً: الضغوط البريطانية على الحكومة المصرية:

مارست بريطانيا الضغط المستمر والمتزايد على السلطات المصرية والذي أسفر عن عدم تلبيةها لرغبة خورشيد باشا في الحصول على السفن المصرية، لنقل الجنود والمؤن والمعدات، لتسهيل مهمته في المنطقة، وقيام بريطانيا بالضغط على شيوخ قبائل المنطقة لمنعهم من تقديم سفنهم للمصريين مما حال دون تمكن خورشيد باشا من نشر نفوذ محمد علي في تلك الجهات.

نتائج الانسحاب المصري:

نتساءل عن النتائج التي أسفرت عنه توقف التوجه المصري نحو ساحل عمان وسحب القوات المصرية من الجزيرة العربية، مما أدى إلى بروز عدة ظواهر ومنها:

أولاً: تعاطف عرب ساحل عمان مع مصر:

مما يسترعي الانتباه أن التوجه المصري نحو ساحل عمان أظهر تعاطفاً من سكان وشيوخ القبائل تجاه المصريين، ويرجع محاولة تخلص حكامها من النفوذ البريطاني وآثاره، ولا سيما أن وصول قوات عربية من مصر جعل التعامل مباشرة مع دولة قوية تريد إنقاذ أخوتها من التسلط الاستعماري البريطاني.

ثانياً: توطيد النفوذ البريطاني بشكل أقوى:

استغلت بريطانيا فرصة الفراغ الأمني الناجم عن خروج المصريين من المنطقة وعجز العثمانيين عن ملء هذا الفراغ لكي تزيد بريطانيا من تدخلها في شؤون قبائل ساحل عمان. ومن ثم عملت على إحكام سيطرتها عليها. لم

تصل إلى توطيد هذا النفوذ إلا بعد أن نبهها التقدم المصري إلى خطورة الأوضاع على أحد أهم المنافذ إلى الهند، وإلى ضرورة السيطرة المباشرة على ساحل عمان. فأبرمت الاتفاقيات العديدة ومنها الاتفاقية المانعة، حتى إذا ما أشرف القرن الماضي على نهايته امتد نفوذها وأصبح الخليج العربيّة بحيرة بريطانية.

ثالثاً: عدم حدوث أي تغيير:

لم يؤد التوجه المصري إلى ساحل عمان إلى أي تغيير أو تحوّل، سواء في الأوضاع السياسية أو الإدارية؛ فكان مثل الحكم العثماني سطحيّاً. فالحكم المصري لم يغير شيئاً من الحياة العربيّة ولا مهّد السبيل لبناء جديد أو التحديث، وقد يرجع ذلك إلى قصر المدة الزمنية وانشغال المصريين بالصراع مع القوى الأجنبية.

رابعاً: زوال بقايا الحكم المصري:

امتزّ الحكم الذي أقامه المصريون في نجد، والمتمثل في خالد بن سعود، مما عرضه للانهيّار وإفساح المجال ثانية لعودة فيصل بن تركي، مما أتاح الفرصة للنفوذ العثماني للعودة من جديد، وخاصة بعد وفاته والخلاف الذي نشب بين أولاده مما أدّى إلى إقامة وجود عثماني مباشر بعد حملة مدحت باشا، الذي أصبح يهدّد النفوذ البريطاني في ساحل عمان، حتى الاتفاقية الانجلو-عثمانية لعام 1913، لتقسيم النفوذ بينهما في الجزيرة العربيّة.

الخاتمة:

أختم هذه الدراسة بالقول أن الاستعمار الأوروبي وخاصة البريطاني والفرنسي، كان منذ القرن التاسع عشر يعارض أي توجه وحدوي للعرب في الشرق أو المغرب. وقد اقتسمت كل من بريطانية وفرنسة هذا الدور. حيث

الأولى في المشرق والثانية في المغرب، واستطاعت لأكثر من قرن عزلهما عن بعضهما، إلى درجة أن المشرق والمغرب لا يزالان يعانيان من تلك العزلة ولا يستطيعان الخروج منها، بسبب القيود في الأنظمة السياسية والاقتصادية التي فرضها الاستعمار، إضافة إلى روح الأنانية والإقليمية الذي يغذيها من حين إلى آخر. من هذا المنطلق، فإن التوجه المصري لم يكن ساحل عمان فقط وإنما كان يشمل الجزيرة العربية والعراق والشام. ولولا معارضة بريطانية التي تزعمت التحالف الدولي في تلك الفترة، والذي أدى إلى هزيمة الجيش المصري والانسحاب من تلك المناطق، لقامت أول دولة عربية موحدة في العصر الحديث. استمرت بريطانية تعارض بشكل مستمر منذ تلك الفترة وحتى ثورة الشريف حسين، الذي طالب بقيام دولة عربية موحدة ووصولاً إلى يومنا الحاضر.

الاختلاف الذي حدث، هو سقوط الدور البريطاني المعارض وتسليمه إلى الولايات المتحدة، التي ورثت تركة بريطانية الاستعمارية، وتمنع حالياً بكل الأساليب قيام وحدة عربية. بل على العكس من ذلك تشجّع على الانشقاق والخلافات بين الأخوة الأشقاء وتعمل على عدم إرساء قواعد الديمقراطية، وخاصة اختيار مجالس النواب أو البرلمان بشكل حر بما في ذلك الأحزاب الإسلامية، وهو الكفيل بتحقيق الوحدة العربية، لأن الوحدة وحدة الشعوب وليس وحدة الأنظمة.

والله ولي التوفيق



- 1- دار الوثائق القومية-القاهرة-وثائق عابدين- مكاتبة من إبراهيم باشا إلى والده محمد علي باشا-9 رمضان 1233هـ.
- 2- د. صلاح العقاد-الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب 1811-1818-مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية-العدد السادس-السنة الثانية-أبريل 1976 ص 107-119.
- 3- دار الوثائق القومية-القاهرة-وثائق عابدين-من خورشيد باشا إلى صاحب الدولة-الوثيقة الرسمية-(66)-حمراء (50) أصلية تاريخ 23 رجب 1354هـ.
- 4- Donald Hawely-Traucial States-p.175
- 5- عبد الرحمن الرافعي- عصر محمد علي- ص 123.
- 6- د. جاد طه- سياسة بريطانية في جنوب الجزيرة العربية-ص 62.
- 7- Dickson (H. R. P.): *Kuwait and her neighbours*- p.128
- 8- د. جاد طه-المرجع السابق. ص 62.
- 9- Correspondence of the Persian Gulf- Vol. (64-109) of 1839- PART VI, CHAP. XLIV. 369
- 10- Expedition to Gulf of Persia. 139-42
- 11- د. جمال زكريا قاسم- تاريخ إمارات الخليج العربي-عصر التوسع الأوروبي الأول ص 463.

- 12- جون. بي. كيلبي- *بريطانية والخليج* -ص409-الجزء الأول.
- 13- Grover, B. L. & R. R. Sethi- *Studies in modern indian history*- pp. 342-345.
- 14- د. جاد الله-*المرجع السابق* ص65.
- 15- Egyptian Conquest of Nejd. pp. 201-203.
- 16- Selections from the records of Bombay Government Vol. XXIV historical sketch about wahabees- p.437-438.
- 17- Selections from the records of Bombay Government. Vol.IV- historical sketch about wahabees-p.437-438.
- 18- د. جاد طه-*المرجع السابق* -ص62.
- 19- جون. بي-كيلبي-*المرجع السابق* ص551
- 20- I. O. L. Correspondence of the Persian Gulf- c.248 c. sldanha Vol. 65-1061 of 1839 part VI. No. 42 from Major Hannel to Bombay gov. dated 7th may 1839.
- 21- I. O. L. Ibid. historical sketch about "wahabees" p.447
- 22- Dickson, H. R. P.- OP. Cit, P.128
- 23- I. O. L. Egyptian conquest of Najd. C248. C., Part VI chap XLIV p.368
- 24- ج. ج. لوريمر- *دليل الخليج* -ص1068 الجزء الثاني
- 25- Donald Hawley -*Trucial States*- p.148

- 26- ج. ج. لوريمر -ليليل الخليج- ص1068-الجزء الثاني.
- 27- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270) عابدين- رقمهما في وحدة الحفظ 194- حمراء-تاريخها 12 جمادى الآخرة 1255هـ-23 اغسطس 1839-رسالة خورشيد باشا عن الوضع في منطقة الخليج العربي وساحل عمان.
- 28- I.O.L. *Correspondence of the Persian Gulf*. From colonel Capbell the British Counsul at Cairo to Lord Palmerston, despatch No. 54 of the year 1838, Vol. 64-1060 of 1839, Part VI, Cahp. XLIV. P.369.
- 29- د. جمال زكريا قاسم-المرجع السابق ص454.
- 30- I.O.L. *Egyptian Coquest of Nejd*. Op. Cit. P.201.
- 31- د. جمال زكريا قاسم-دراسة مسحية عن دولة الإمارات العربية المتحدة ص36.
- 32- دار الوثائق القومية-القاهرة-وثائق عابدين-الوثيقة رقم 270-صفحة 60.
- 33- جون. بي. كيلبي-المرجع السابق ص545.
- 34- فالح حنظل-المفصل في تاريخ الإمارات العربية-ج1-ص506.
- 35- فالح حنظل-نفس المرجع ص506.
- 36- I.O.L. *Correspondence of the Persian Gulf from Bombay Government to the political resident in the persian gulf*, 1st. april 1839, Vol. 64 of 1839, par VI chap. XLIV. P.378.

37- د. جمال زكريا قاسم- الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول-ص455.

38- فالح حنظل-المرجع السابق-ص507.

39- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report about visit to Bahrein and the serveral parts on the pirate coast in June 1839, Hc. Steamer Hugh lindsay of Rasel- Khymah, 4th. July 1839-Saldanha C. 248C, Vol. 65-1061 of 1839, part VI Chap. XLIV, p.488-No. 6

40- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report. No. 9.

41- فالح حنظل، المرجع السابق-ص507.

42- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report. No. 6.

43- فالح حنظل -المرجع السابق - ص507

44- فالح حنظل-المرجع السابق-ص508

45- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report. No. 6.

46- د. جمال زكريا قاسم-المرجع السابق ص474.

47- فالح حنظل-المرجع السابق-ص508.

48- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (267)-وثائق عابدين من قبطان هينيل باليوز خليج (فارس) إلى خورشيد باشا عسكر نجد في 17 جمادى الثانية 1255 هـ.

49- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270)-وثائق عابدين رقمها في وحدة الحفظ 194 حمراء-صورة المرفق العربي (3) للوثيقة العربية

1839/8/28 من المقيم السياسي البريطاني هينيل إلى الشيخ سلطان بن صقر القاسمي.

50- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270) وثائق عابدين-نفس المرجع.

51- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270) وثائق عابدين-وحدة الحفظ-194 حمراء- صورة المرافق العربي (4) للوثيقة العربية رقم (164) حمراء رسالة من الشيخ سلطان بن صقر إلى الأمير سعد بن مطلق.

52- دار الوثائق القومية-القاهرة-نفس المرجع.

53- I.O.L. Op. Cit. Bombay Government pp.332-42

54- I.O.L. Op. Cit. Ibid. p.332-42

55- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report about his visit to Bahrein and the several parts on the pirate cost in June 1839. No. 6-11.

56- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270) عابدين-وحدة الحفظ-194 حمراء-صورة المرفق العربي (1)-الوثيقة العربية رقم 194- من سعد بن مطلق إلى خورشيد باشا.

57- دار الوثائق القومية-القاهرة-نفس المرجع.

58- دار الوثائق القومية- القاهرة-محفظة (270)-عابدين-رقمها في وحدة الحفظ 194 حمراء تاريخها 12 جمادى الآخرة 1255 هـ الموافق 23 أغسطس 1839 رسالة من خورشيد باشا إلى باشمغان.

59- دار الوثائق القومية-القاهرة-نفس المرجع.

60- دار الوثائق القومية-القاهرة محفظة (270) عابدين-وحدة الحفظ-194-صورة المرفق العربي 1839/8/28-رسالة من هينيل المقيم السياسي البريطاني إلى خورشيد باشا-نجد.

61- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270)-نفس المرجع.

62- ج.ج. لوديمر-المرجع السابق-ص1071.

63- فالح حنظل-المرجع السابق ص508.

64- I.O.L. Op. Cit. From Maddock A. F. Secretary to Government of India to Willoughby Secretary of the 60V. of Bombay simla, the 12th. Aug. 1839.

65- دار الوثائق القومية- القاهرة- محفظة (270) عابدين رقمها في وحدة الحفظ-194-حمراء تاريخها 12 جمادى الآخرة 1255 هـ الموافق 23 أغسطس 1839 رسالة من خورشيد باشا عن الوضع في الخليج العربي.

66- دار الوثائق القومية-القاهرة-نفس المرجع.

67- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (266) عابدين-صورة المرفق العربي رقم 181-حمراء 43 أصلية بدون تاريخ.

68- I.O.L. Op. Cit. From major Hennell to Bombay Governement dated 7th. May 1839, letter No. 42. Vol. 65-1061, of 1839, part VI. Chap. XLIV. P377.

69- I.O.L. Op. Cit. Bombay Government p.332-45

70- I.O.L. Op. Cit. Saldanha, Vol. 64-1060 of 1839, part VI. Chap. XLIV. Pp.375.

71- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report. About his visit to Bahrein Hc. Steamer hagh lindsay of rasel-Khamah 4th. July 1839- C. 248C. Vol. 65-1061 of 1839-part VI. Chap. XLIV. P.488

72- جون. بي. كيللي - المرجع السابق ص 566

73- I.O.L Major Hennell. Ibid 488.

74- جون. بي. كيللي - المرجع السابق ص 566.

75- ج.ج. لوريمر -ليليل الخليج- ص 1071-الجزء الثاني.

76- جون. بي. كيللي - المرجع السابق- ص 566.

77- جون. بي. كيللي -نفس المرجع- ص 551.

78- نفس المرجع ص 569.

79- نفس المرجع ص 571.

80- نفس المرجع ص 584.

81- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (267)-وثائق عابدين-رسالة من القبطان هينيل إلى خورشيد باشا عسكر نجد المؤرخ 7 جمادى الآخرة 1255هـ.

82- I.O.L. Op. Cit. Pp.332-42

83- I.O.L. Op. Cit. Ibid-pp.332-42

84- Ibid

85- Ibid

- 86- د. جمال زكريا قاسم-تولة الإمارات العربية-دراسة مسحية-ص36.
- 87- ج.ج. لوريمر-المرجع السابق-ص1072.
- 88- ج. ج. لوريمر-نفس المرجع-ص1072.
- 89- أحمد طريبن-تاريخ المشرق المعاصر-ص141.
- 90- أحمد طريبن-نفس المرجع-ص141.
- 91- جون. بي. كيللي-المرجع السابق-ص560.
- 92- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (264) رقم 58 أصلية حمراء
(58) أصلية بتاريخ 4 شوال 1254 هـ الموافق 20 ديسمبر 1838.